وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة–

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم علوم اجتماعية

رقم التسجيل : .....

منحة البطالة و إنعكاساتها على خريجي الجامعة
دراسة ميدانية على عينة من خريجي الجامعة ببلدية بسكرة

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الإجتماع

تخصص علم الإجتماع عمل و تنظيم

إعداد الطالبة : **إشراف الأستاذ:**

بلعيدي فريدة **أ.د/ حليلو نبيل**

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
			رئيسا
حليلو نبيل	أ.د	جامعة بسكرة	مشرفا و مقرارا
			عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024

الشكر و العرفان

قال الله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا ينكر الله)

بعد الثناء والحمد الله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن تتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان و خالص تقديرنا.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور" حليلو نبيل" على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف.

إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذاكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا ونخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل.

إلى كل هولاء شكرا جزيلا

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في بلدية بسكرة ، باعتبارها إحدى السياسات الاجتماعية الحديثة التي اعتمدتها الدولة في سنة 2022 للحد من تفاقم ظاهرة البطالة ، لا سيما في أوساط الشباب الجامعي ، وقد جاءت هذه الدراسة لتبيت مدى انعكاس هذه المنحة على الخريجين الجامعيين سواء فيما يتعلق بالبحث عن العمل أو من حيث مواصلة الدراسة و التكوين .

انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي سؤالان فرعيان هما :

1. ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في البحث عن العمل ؟
2. ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في مواصلة الدراسة و التكوين ؟

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : تضمن تحديد إشكالية الدراسة و أهمية اختيار الموضوع و أهدافه وكذلك تحديد المفاهيم و الدراسات السابقة .

الفصل الثاني : تناول الإطار النظري للبطالة ومنحة البطالة .

الفصل الثالث : خاص بالدراسة الميدانية حيث تم فيها تناول مجالات الدراسة، المنهج المستخدم ، العينة وأدوات جمع البيانات وكذلك عرض وتحليل البيانات ونتائج الدراسة و أخيرا التوصيات .

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة تتكون من 69 فردا من خريجي الجامعة المستفيدين من منحة البطالة .

احتوت الدراسة على محورين رئيسيين :

1. انعكاسات منحة البطالة على البحث عن العمل : حيث أظهرت النتائج أن المنحة أثرت سلبا على الدافعية نحو البحث عن وظيفة ، لدى نسبة معتبرة من المبحوثين ، كما كشفت عن انخفاض عدد طلبات العمل ، وتفضيل بعض الاستفادة من المنحة بدل قبول عروض العمل .
2. انعكاسات منحة البطالة على مواصلة الدراسة و التكوين : حيث أظهرت النتائج عن تأثير ملحوظ للمنحة على الرغبة في مواصلة الدراسة أو التسجيل في التكوين وذلك بغرض ضمان الاستمرار في المنحة .

كما تم دعم الدراسة بمقارنة النتائج المتوصل إليها مع ثلاث دراسات سابقة ، وهي دراسة بن مهدي عدالة (2024) ، بوقرة زينب (2022) ، وفاطمة عبدلي (2008) ، مما سمح بتعزيز التحليل و إبراز نقاط التقاطع والاختلاف في السياق الوطني .

وتوصلت في الأخير إلى أن منحة البطالة تمثل ألية دعم اجتماعي لها انعكاس مزدوج فمن جهة تخفف من حدة البطالة وتوفر للخريجين موردا ماليا مؤقتا ، ومن جهة أخرى قد تؤثر سلبا على دافعيتهم للاندماج الفعلي في سوق العمل و في مواصلة الدراسة و التكوين ،إذا لم ترافقها برامج تأهيل ومرافقة فعالة .

الكلمات المفتاحية :

منحة البطالة – خريجو الجامعات – البطالة في الجزائر – سوق العمل – مواصلة الدراسة .

Abstract :

This study aims to shed light on the impact of the unemployment grant on university graduates in the municipality of Biskra, considering it as one of the modern social policies adopted by the Algerian state in 2022 to curb the growing phenomenon of unemployment, especially among university-educated youth. The study explores the extent to which this grant affects graduates, both in terms of job seeking and the pursuit of further education and training.

The study is based on the central research question: **What are the impacts of the unemployment grant on university graduates?** This main question is divided into two sub-questions:

1. What are the impacts of the unemployment grant on university graduates in their job search efforts?
2. What are the impacts of the unemployment grant on university graduates in pursuing further education and training?

The study is structured into three chapters:

- **Chapter One** outlines the research problem, the importance behind selecting the topic, the objectives, the conceptual framework, and a review of previous studies.
- **Chapter Two** discusses the theoretical framework of unemployment and the unemployment grant.
- **Chapter Three** focuses on the field study, including research domains, methodology, sample, data collection tools, data analysis, findings, and recommendations.

The descriptive-analytical method was adopted, using a questionnaire as a tool for data collection from a sample of 69 university graduates benefiting from the unemployment grant.

The study covered two main axes:

1. **The impact of the unemployment grant on job seeking**: The results revealed that the grant negatively affected job-seeking motivation among a significant

portion of respondents. It also led to a decrease in job applications, with some preferring to keep receiving the grant rather than accept job offers.

2. **The impact of the unemployment grant on further education and training**: The findings indicated that the grant had a noticeable influence on graduates' willingness to continue their studies or enroll in training programs, mainly as a strategy to maintain eligibility for the grant.

The study's analysis was supported by a comparison with three previous studies: Ben Mehdi Adala (2024), Bouguera Zineb (2022), and Fatima Abdelli (2008), which helped reinforce the findings and highlight areas of convergence and divergence in the national context.

In conclusion, the unemployment grant represents a social support mechanism with a dual impact: on one hand, it alleviates the severity of unemployment and provides temporary financial support for graduates; on the other hand, it may reduce their motivation to actively integrate into the labor market and pursue further education if not accompanied by effective training and support programs.

Keywords:
Unemployment grant – University graduates – Unemployment in Algeria – Labor market – Continuing education

فهرس المحتويات

الشكر والعرفان	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	**أ-ج**
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
أولا : إشكالية الدراسة	**5**
ثانيا : اهمية و اهداف الموضوع	**6**
ثالثا : مفاهيم الدراسة	**8**
رابعا : الدراسات السابقة	**10**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للبطالة	
تمهيد	**14**
أولا: البطالة : مفهومها – أسبابها – أنواعها	**15**
1.1 مفهوم البطالة	**15**
2.1 أسباب البطالة	**17**
3.1 أنواع البطالة	**21**
4.1 خصائص البطالة	**24**
5.1 الآثار المترتبة عن البطالة	**25**
ثانيا : مفهوم منحة البطالة	**27**
1.2 تعريف منحة البطالة و شروطها	**27**
2.2 أسباب إقرار منحة البطالة	**29**
3.2 أهداف منحة البطالة	**32**
ثالثا: مشكلة البطالة و أسبابها لدى خرجيي الجامعة	**33**
1.3 مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة	**33**

2.3 أسباب البطالة لدى خريجي الجامعة	**33**
رابعا : البطالة لدى خريجي الجامعة : الخصائص و الآثار	**39**
1.4 خصائص البطالة لدى خريجين الجامعة	**39**
2.4 آثار البطالة لدى خريجين الجامعة	**41**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثالث: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة ونتائجها	
تمهيد	**44**
أولا: الإجراءات المنهجية	**45**
1. مجالات الدراسة	**45**
2. منهج الدراسة	**46**
3.عينة الدراسة	**47**
4. أدوات جمع البيانات	**48**
ثانيا: عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها	**50**
1. عرض البيانات وتفسيرها	**50**
2. نتائج الدراسة	**75**
3. توصيات الدراسة	**80**
الخاتمة	**83**
قائمة المصادر و المراجع	**85**

الجداول	الصفحة
الجدول رقم (1): يوضح الجدول توزيع المبحوثين على اساس متغير الجنس	50
الجدول رقم (2): يوضح توزيع المبحوثين على اساس متغير الفئة العمرية	51
الجدول رقم (3): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية	53
الجدول رقم (4): جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الشهادة المتحصل عليها	54
الجدول رقم (5): جدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس التخصص الجامعي	56
الجدول رقم (6): جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير سنة التخرج	57
الجدول رقم (7): جدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس وجود علاقة التخصص بعدم الحصول على عمل	58
الجدول رقم (8): الجدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس متغير البحث عن العمل قبل الحصول على منحة البطالة	59
جدول رقم (9): يوضح توزيع المبحوثين على اساس قدرة منحة البطالة على تغطية احتياجاتهم اليومية	61
الجدول رقم (10): الجدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس ممارسة عمل سابق قبل الاستفادة من منحة البطالة	63
الجدول رقم (11):جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس انخفاض عدد الطلبات أو السير الذاتية	64
الجدول رقم (12): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس تفضيل الإنتظار للحصول على فرصة عمل أفضل بفضل منحة البطالة	65

الجدول رقم (13): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس إعتبار منحة البطالة عائقا في الحصول على عمل	**66**
الجدول رقم (14): جدول يوضح قبول عروض العمل المؤقت من طرف المبحوثين:	**67**
الجدول رقم (15): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس مواصلة الدراسة في حال عدم الإستفادة من منحة البطالة	**68**
الجدول رقم (16): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس تفضيل منحة البطالة على الدراسة	**69**
الجدول رقم (17): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس مواصلة الدراسة في حال سمح القانون بها مع الإحتفاظ بمنحة البطالة	**70**
الجدول رقم (18):جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس اللجوء إلى التكوين في مدارس خاصة	**71**
الجدول رقم (19): جدول يوضح تغيير النظرة إلى الدراسة والجامعة بعد الإستفادة من منحة البطالة	**72**
الجدول رقم (20): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس الإنقطاع عن الدراسة بعد التسجيل بهدف الحفاظ على منحة البطالة	**72**
الجدول رقم (21): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس عدم تحفيز منحة البطالة على مواصلة الدراسة بسبب تساوي قيمتها للجميع	**73**
الجدول رقم (22):جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس أجوبتهم على نظرتهم في منحة البطالة	**74**

مقدمة

مقدمة :

يعتبر استقرار المجتمعات و توازنها في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من الركائز الأساسية التي تضمن سلامة بنيتها ، وقدرتها على تحقيق تنمية مستدامة و شاملة فكلما تمكنت الدولة من ترسيخ هذا التوازن زادت قدرتها على مواجهة التحديات والتكيف على التغيرات المتسارعة.

إلا أن واقع المجتمعات المعاصرة يكشف عن تعرضها لسلسلة من الأزمات المعقدة التي تهدد تماسكها الداخلي وتضعف من بنيتها التنموية ، و قد تنوعت الأزمات التي واجهها العالم في العقود الأخيرة بدء من الأزمات الاقتصادية الناجمة عن اختلالات السوق و العولمة ، مرورا بالأزمات الصحية على غرار جائحة كورونا (كوفيد-19) التي أحدثت شللا في الاقتصاد العالمي، و إلي جانب هذا نجد أزمات اخرى في المجال الصحي و البيئي وحتى السياسي كلها عوامل أدت إلى تعميق حالة عدم الاستقرار في عدة مناطق من العالم ، وهو ما زاد من هشاشة الأوضاع في العديد من الدول.

في خضم هذه الأزمات شكلت أزمة البطالة كأحد أبرز التحديات التي تقف في وجه استقرار المجتمعات ، نظرا لتداعياتها الخطيرة على جميع الأصعدة ، وقد أصبحت هاجسا مشتركا بين معظم الدول ، سواء المتقدمة منها أو النامية ، و إذ باتت تعاني من عجز واضح في التوازن بين مخرجات المنظومات التعليمية و متطلبات سوق العمل ، وقد ساهمت التحولات الاقتصادية و الرقمية إلى جانب التداعيات المتراكمة للأزمات الصحية و البيئية في تعميق هذه الظاهرة ، ما جعل من معالجتها هدفا استراتيجيا تتبناه مختلف السياسات العالمية.

و الجزائر ليست بمعزل عن هذه الدول فهي الأخرى تعاني من مشكل البطالة الذي مس شرائح واسعة من المجتمع ، وهو ما دفعها إلى تبني مجموعة من السياسات و الإجراءات لمحاصرة هذه الأزمة و التقليل من حدتها.

ومن أبرز هذه الأليات نجد برامج دعم التشغيل مثل عقود ما قبل التشغيل ، و أجهزة دعم الادماج المهني إلى جانب استحداث منحة البطالة سنة 2022 كألية جديدة موجهة خصيصا لفئات الشباب الباحثين عن العمل ، وقد جاءت هذه الخطوة في إطار محاولة الدولة التخفيف من حدة البطالة و مرافقة خريجي الجامعات و مساعدتهم على المرحلة الانتقالية بين التخرج و الدخول الفعلي إلى سوق العمل.

غير أن هذه المبادرة أثارت العديد من التساؤلات حول فعاليتها و انعكاساتها المحتملة على المستفيدين منها ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو النفسي و حتى التعليمي.

ومن هنا جاءت دراستنا هذه كمحاولة لفهم مدى انعكاسات منحة البطالة على فئة خريجي الجامعات من خلال فهم هذه السياسة ومدى فعاليتها في تحسين أوضاع الخريجين البطالين المستفيدين منها ، وتقييم أثرها على واقع بطالتهم و فرض إدماجهم في سوق العمل.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول : تضمن تحديد إشكالية الدراسة ثم تبيان أهمية اختيار الموضوع و أهدافه و تحديد المفاهيم فضلا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني : تناول الإطار النظري للبطالة ولمنحة البطالة.

الفصل الثالث : خاص بالدراسة الميدانية التي تناولنا فيها كل من مجالات الدراسة (البشري – الزمني – المكاني) ، المنهج المستخدم ، العينة وأدوات جمع البيانات ، كما تم عرض و تحليل البيانات و نتائج الدراسة و أخيرا التوصيات .

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولا : إشكالية الدراسة

ثانيا : اهمية و اهداف الموضوع

ثالثا : مفاهيم الدراسة

رابعا : الدراسات السابقة

أولا : إشكالية الدراسة

تعد البطالة من أبرز الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية التي باتت تشكل تهديدا لاستقرار المجتمعات المعاصرة خاصة في الدول النامية ، التي تعاني من اختلالات هيكلية في سوق العمل ، وضعف السياسات الاقتصادية ، لا سيما في ظل الأرقام و الإحصاءات الغير متكافئة بين من لهم القدرة و الرغبة في العمل ، وواقع و حاجيات السوق من يد عاملة .

وقد أصبحت هذه الظاهرة مصدرا للقلق نظرا لتداعياتها الخطيرة التي لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية ، بل تعتمد على الأبعاد الاجتماعية و النفسية ، حيث ترتبط البطالة بارتفاع نسب الفقر و التهميش و انتشار الجريمة و عدم الاستقرار الأسري و ضعف الاندماج الاجتماعي.

وفي الجزائر تمثل البطالة إحدى أبرز التحديات الهيكلية التي تعيق التنمية الوطنية حيث وصل معدلها إلى حوالي 12.4% في 2023 (المندوبية السامية للتخطيط 2023) ، وقد اتسع نطاقها ليشمل فئة الشباب الذين يفترض أنهم عماد المجتمع وقوته الدافعة ، و المورود البشري الذي يعول عليه في البناء والتقدم إلا أن انسداد أفاق الشغل أمام هذه الفئة جعل الكثير منهم يقعون في دائرة البطالة والركود ، ما أفقدهم ثقتهم في فرص الإدماج .

وضمن هذه الفئة نجد خريجي الجامعات و الذين يشكلون أكثر من 30% من مجموع العاطلين عن العمل (حسب المندوبية السامية للتخطيط 2023) ،والذين يمثلون خزان الكفاءات العلمية و المعرفية وفئة اجتماعية ينتظر منها المساهمة الفعلية في دفع عجلة التنمية ، غير أن واقع البطالة في أوساطهم يعكس مفارقة مؤلمة بين المستوى العلمي و التعطل المهني .

وقد سعت الحكومة الجزائرية إلى التصدي لهذه الظاهرة من خلال جملة من الأليات و السياسات ، من بينها برامج الإدماج المهني ،دعم المؤسسات المصغرة ، و أخيرا إقرار منحة البطالة كإجراء اجتماعي جديد ، موجه أساسا لفئة الشباب البطال غير مستفيد من أي دخل أو نشاط ، بما فيهم فئة واسعة من الشباب الحاصلين على الشهادات الجامعية ، و الذين غالبا ما

يعانون صعوبات في الولوج إلى سوق العمل لتقديم دعم مالي يهدف إلى تحسين ظروفهم المعيشية خلال فترة البحث عن العمل .

ورغم أن منحة البطالة جاءت في سياق دعم هذه الفئة و مرافقتها إلا أن هذه الاستراتيجية واقعيا لها انعكاسات مختلفة خاصة فيما يتعلق بمجال العمل و الدراسة ، ومن هذا المنطق جاءت هذه الدراسة لتقف عند هذا الموضوع من خلال تساؤل رئيس هو :

ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي اسئلة فرعية :

1. ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في البحث عن العمل ؟
2. ماهي انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في مواصلة الدراسة و التكوين ؟

ثانيا : اهمية و اهداف الموضوع :

1.1. أهمية الموضوع :

تكمن اهمية اختيار موضوع منحة البطالة و انعكاساتها على خريجي الجامعة نتيجة لتقاطع مجموعة من الدوافع في مقدمتها الطابع المستجد للمنحة باعتبارها ألية جديدة ضمن السياسات الاجتماعية الموجهة لفئة الشباب الجامعية ، فلقد أثار هذا الإجراء العديد من التساؤلات حول مدى فعاليته في تحصيل واقع هذه الفئة ، وما إذا كان يشكل حلا مؤقتا أم بديل عن إدماج فعلي في سوق العمل .

كما أن تفاقم ظاهرة البطالين الجامعيين في السنوات الأخيرة بالرغم من ارتفاع عدد حاملي الشهادات دفع البحث إلى الدوافع التي تعيد إنتاج البطالة رغم الدعم المالي ، بالإضافة إلى قلة الدراسات الميدانية على حسب اطلاعنا التي تناولت الموضوع من داخل البيئة الاجتماعية نفسها

خاصة من زاوية الخريجين الجامعيين، فشكلت دافعا علميا لاختيار هذا الموضوع والمساهمة في تحليله وتقديم توصيات.

1.2 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لمنحة البطالة و انعكاسها على فئة الطلبة الجامعيين وخريجي التعليم العالي ، وذلك من خلال مقاربة تحليلية تمكن من فهم أعمق للظاهرة وتقييم فعالياتها في ظل السياق الاقتصادي و الاجتماعي الراهن في الجزائر.

كما تسعى إلى استكشاف السلوكيات المرتبطة بالاستفادة من هذه المنحة و مدى توافقها مع الأهداف التنموية للدولة في مجال التشغيل و التعليم ، و لتحقيق ذلك تتمثل الأهداف الأساسية للدراسة فيما يلي :

- دراسة تأثير انعكاس منحة البطالة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للطلبة الخريجين.
- دراسة انعكاسات منحة البطالة عن البحث عن العمل .
- دراسة انعكاسات منحة البطالة على مواصلة الدراسة .
- محاولة رصد بعض التوصيات من شأنها أن تجعل المنحة ذات فائدة أو فعالية دون إحداث أي اختلالات.

ثالثا : مفاهيم الدراسة :

سيتم التطرق الى المفاهيم المحورية للدراسة بشكل مختصر ضمن (مفاهيم الدراسة) على أن يتم تناولها لاحقا بشيء من التفصيل في الإطار النظري للدراسة .

1. البطالة :

- **لغة** : تُشتق كلمة "البطالة" من الفعل "بَطَلَ"، ويُقال: بَطَلَ الشخص عن العمل، أي تَعطّل وتفرّغ منه، فهو "بَطّال"، بمعنى عاطل عن الشغل. و"بطّله" تعني عطّله، والبطالة تشير إلى حالة التوقف عن العمل أو عدم الاشتغال. (تجميل احمد و خضر ، صفحة 16)
- **اصطلاحاً** :تُعرّف البطالة على أنها الحالة التي يكون فيها جزء من القوى العاملة المدنية غير منخرط في العملية الإنتاجية، رغم امتلاكه القدرة الجسدية والمؤهلات، وكذلك الرغبة في العمل. وبهذا المعنى، تُعد البطالة شكلاً من أشكال الهدر في الموارد البشرية، حيث لا يتم استغلال هذه الطاقات بما يخدم الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية تُقاس بحجم الناتج الذي كان بالإمكان تحقيقه لو تم تشغيل هؤلاء الأفراد. (ناصر ، 2011، صفحة 25)
- **التعريف الإجرائي** : في هذه الدراسة، تُعرَّف البطالة إجرائيًا على أنها عدم تمكن حاملي الشهادات الجامعية، الذين يمتلكون المهارات والرغبة في العمل، من الحصول على فرصة وظيفية، مما يؤدي إلى بقائهم دون منصب يضمن استقرارهم المهني.

2. منحة البطالة :

- لغة: تُشتق كلمة "منحة" من الفعل منح، والذي يعبر عن العطاء والجود والكرم. أما "البطالة"، فهي مأخوذة من الفعل بَطَل، وتشير إلى غياب العمل أو عدم القدرة على ممارسته. (جون ، 2009، صفحة 123)

- **اصطلاحًا:** تُعرف منحة البطالة بأنها برنامج اجتماعي تتبناه الدولة لتقديم دعم مالي للعاطلين عن العمل، بهدف تحسين ظروفهم المعيشية وتشجيعهم على البحث الفعّال عن فرصة عمل مناسبة. (نسرين ، 2022)
- **التعريف الإجرائي** : تُعد منحة البطالة في الجزائر برنامجاً اجتماعياً أقرّته الدولة عبر الوكالة الوطنية للتشغيل، ويهدف إلى تقديم دعم مالي شهري لفئة خريجي مؤسسات التعليم العالي الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بسوق الشغل بعد تخرجهم. ويُعد هذا البرنامج أحد التدخلات الحكومية الهادفة إلى التخفيف من وطأة البطالة في صفوف الجامعيين، وتوفير حدّ أدنى من الدخل لضمان كرامة العيش خلال فترة البحث عن عمل.

3. خريجي الجامعة :

- **اصطلاحًا:** يُقصد بخريج الجامعة الشخص الذي أنهى بنجاح مرحلة التعليم العالي، وحصل على درجة علمية في مجال معين، مما يمكنه من البحث عن فرص عمل تتناسب مع مؤهلاته الأكاديمية ومهاراته المكتسبة. (بن صدقة ، 2012–2013، صفحة 15)
- **إجرائيًا:** يُعرَّف خريج الجامعة في هذه الدراسة على أنه الفرد الذي أكمل تعليمه الجامعي وحصل على شهادة تؤهله للدخول إلى سوق العمل، مع امتلاكه للمعرفة والمهارات اللازمة لممارسة تخصصه.

4. الجامعة :

- **لغويًا:** يعود أصل مصطلح جامعة (University) إلى الكلمة اللاتينيةUniversitas ، والتي كانت تُستخدم للإشارة إلى اتحاد يجمع أقوى الأسر نفوذًا في المجال السياسي داخل المدن لممارسة السلطة. ومع مرور الزمن، اكتسبت الكلمة دلالة جديدة، لتشير إلى تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلدان والثقافات تحت مظلة واحدة للتعلم والبحث الأكاديمي. (حنان و لعيادة، صفحة 195)

- **اصطلاحًا:** تُعرف الجامعة على أنها مؤسسة علمية وأكاديمية تُسهم في تزويد سوق العمل بالكوادر المتخصصة والموارد البشرية المؤهلة، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، اعتبر عالم الاجتماع "تالكونت بارسونز" الجامعة بمثابة المؤسسة الأم التي تؤثر في جميع التنظيمات الأخرى داخل المجتمع. (حنان و لعيادة، صفحة 83)
- **إجرائيًا:** تمثل الجامعة كيانًا تعليميًا متكاملًا يضم هياكل مادية وبشرية، بما في ذلك الأساتذة والخبراء، وتتمثل مهمتها الأساسية في تأهيل وتدريب الطلاب، عبر تزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة، لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل بجدارة وكفاءة.

5. سوق العمل :

- **اصطلاحًا:**سوق العمل هو البيئة التي تلتقي فيها قوى العرض والطلب على العمل؛ حيث يمثّل العرض الأفراد القادرين والراغبين في العمل، في حين يمثل الطلب أصحاب الأعمال والمؤسسات الباحثة عن اليد العاملة. ويعكس سوق العمل التوازن أو الاختلال بين عدد طالبي العمل وعدد فرص العمل المتاحة، كما يُعد مؤشرًا على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة. (أبو قحف، 2003، صفحة 45)
- **التعريف الإجرائي:** في هذه الدراسة، يُقصد بسوق العمل البيئة الديناميكية التي يبحث ضمنها خريجو مؤسسات التعليم العالي عن فرص عمل تتناسب مع تخصصاتهم ومهاراتهم، والتي تعكس مستوى اندماجهم في النشاط الاقتصادي. كما يُستخدم هذا المفهوم لقياس مدى فعالية البرامج الحكومية، مثل منحة البطالة، في دعم دخول هذه الفئة إلى سوق العمل وتحقيق الاستقرار المهني.

رابعا : الدراسات السابقة :

1. الدراسة الأولى :

" البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر : دراسة ميدانية بمديرية التشغيل لولاية البليدة " الباحثة فاطمة عبدلي أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2 ، تخصص علم الاجتماع الديمغرافي ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية سنة 2008 .

تناولت هذه الأطروحة السياسة العامة لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر إذ تحاول فهم و تحليل العوامل المعرقلة للإدماج المهني ، كما وفرت إطارا مقارنا يمكن من خلاله تقييم دور منحة البطالة كأداة دعم .

تمحورت إشكالية الدراسة حول العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تسهم في تفشي البطالة لدى خريجي الجامعات ، استخدمت فيها الباحثة مجموعة من الاسئلة الفرعية:

- ما مدى ملائمة التكوين الجامعي لسوق العمل ؟
- ما هو دور أجهزة التشغيل المحلية في دعم الخريجين ؟
- كيف تؤثر الخلفية الاجتماعية على فرص الحصول على عمل ؟

و تمثلت أهداف هذه الدراسة في تحليل ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات في الجزائر مع التركيز على ولاية البليدة ، من خلال تحديد الأسباب و العوامل المؤدية إلى استمرار البطالة بين خريجي الجامعات ، وتحليل تأثير المستوى الاجتماعي و الاقتصادي على فرص التوظيف و ربطها بمدى توافقها مع التخصصات الجامعية ، وكذا تقييم فعالية مديرية التشغيل في بطالة الخريجين .

اعتمدت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي ،مستخدمة الاستبيان كأداة لجمع البيانات موجهة لعينة من خريجي الجامعات، بالإضافة إلى تحليل بيانات مديرية التشغيل لولاية البليدة ، معتمدة على عينة قصدية .

ولقد أثبتت نتائج الدراسة وجود فجوة بين التكوين الجامعي و متطلبات سوق العمل ، و أكدت محدودية فعالية أجهزة الوساطة و التشغيل ، و أن أسباب البطالة بين خريجي الجامعات في ولاية البليدة تعود إلى عدة عوامل : ضعف المستوى الاجتماعي و الاقتصادي للخريجين ، نقص المناصب المتاحة في سوق العمل خاصة في التخصصات المدروسة ، وعدم توافق

التخصصات الجامعية مع سوق العمل ، و أخيرا إجراءات التوظيف المعقدة و توزيع المناصب المحدودة و المؤقتة .

وخلاصة ما أبرزته الباحثة في هذه الأطروحة تسليط الضوء على التحديات التي تواجه خريجي الجامعات في الجزائر خاصة في ولاية البليدة في الحصول على فرص عمل مناسبة ، وتبرز الحاجة إلى مراجعة سياسات التعليم العالي و التشغيل لضمان توافق مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل.

2. الدراسة الثانية:

" انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعات – عينة من حاملي شهادة ليسانس بولاية سطيف " للباحثة زينب بو قرة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سطيف 1 سنة 2022 .

تسعى الدراسة إلى فهم مدى تأثير منحة البطالة على وضعية خريجي الجامعة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، في ظل ازدياد نسب البطالة بين هذه الفئة رغم السياسات الاجتماعية للدولة الجزائرية ، وعلى رأسها منحة البطالة كمبادرة حديثة ، وجاءت صيغة السؤال الرئيسي : ماهي الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية لمنحة البطالة على خريجي الجامعة في ولاية سطيف.

أما التساؤلات الفرعية وردت كما يلي :

- كيف أثرت منحة البطالة على الوضعية الاقتصادية للمستفيدين ؟
- ما طبيعة التغيرات النفسية و الاجتماعية لدى الخريجين بعد الاستفادة ؟

و تمثلت أهداف الدراسة في التعرف على أثر المنحة في تحسين الوضعية المعيشية لخريجي الجامعة و تحديد انعكاساتها على الاستقرار النفسي و الطموحات المستقبلية للمستفيدين .

اعتمدت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي ، تم توظيفه لتحليل أراء و تصورات الخريجين بشكل ميداني ، فكان مجتمع الدراسة خريجو الجامعات لتخصصات مختلفة (120 خريج مستفيد من منحة البطالة) ، تم اختيارهم بطريقة قصدية لتمثيل خريجي الجامعة طبقت عليهم أداة الاستبيان و مقابلات شبه موجهة ، مع بعض الحالات الخاصة و الإطارات الوظيفية في إطار التشغيل .

و أسفرت نتائج الأطروحة على أن المنحة ساهمت في تحسين مؤقت للوضع المعيشي ، لكنها غير كافية لتحقيق استقلال اقتصادي ، و أن خريجو الجامعة لا يشعرون أنها حل مرحلي لا يعوض عن عمل دائم، وكذلك وجود نسبة معتبرة من المستفيدين يعانون من الإحساس بالركود

3. الدراسة الثالثة:

" سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر" للباحث بن مهدي عدالة . أطروحة دكتوراه جامعة العلوم السياسية الجزائر ، سنة 2024 .

تناول هذه الأطروحة فعالية سياسات التشغيل في الجزائر ، مع التركيز على دورها في مكافحة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات .

تمحورت إشكالية الأطروحة حول مدى تأثير منحة البطالة على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لخريجي الجامعات في الجزائر . حيث تم طرحها بشكل واضح ومباشر يحدد مجال البحث أما تساؤلا الأطروحة :

- هل تؤثر منحة البطالة على الدافعية لدى الخريجين للبحث عن عمل ؟
- ما مدى فاعلية المنحة في تحسين الوضع الاقتصادي للمستفيدين ؟
- ماهي الخصائص الاجتماعية و الديمغرافية لمستفيدي منحة البطالة ؟

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة تأثير منحة البطالة على خريجي الجامعات الجزائرية من الناحيتين الاجتماعية و الاقتصادية ، و اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمد على عينة مكونة من 860 مشاركا مستفيد من منحة البطالة (خريجون) من عدة ولايات في الجزائر ، ما أضاف تمثيلا واقعيا لنتائج الدراسة ، و استعمل الاستبيان و المقابلات كأدوات بحثية .

و لقد جاءت نتائج الدراسة الرئيسية بأن منحة البطالة ساهمت في تقليل الضغوط الاجتماعية على الخريجين ، لكنها في بعض الحالات أدت إلى الشعور بالاعتماد على الدولة و تقليل الحافز للبحث عن العمل ، وبينت الأطروحة أن المنحة وفرت دعما ماليا مؤقتا لكنها لم تكن كافية لتحقيق الاستقلال المالي للخريجين ، ومعنى ذلك أن المنحة تخفف الضغط المالي مؤقتا لكنها لا تؤمن الاستقلال الاقتصادي ، وأن بعض المستفيدين يطورون سلوكا اتكاليا بسبب طول فترة الاستفادة.

التعقيب:

في إطار الإعداد لهذه الدراسة تم الرجوع إلى مجموعة من الدراسات السابقة ، خاصة تلك التي تناولت البطالة و انعكاساتها و أثارها في السياق الجزائري ، وقد شكلت الدراسة الأولى بالنسبة لنا مرجعا مهما لدراستنا لأنها تناولت نفس الإطار بالاهتمام بنفس الفئة المستهدفة وهم خريجو الجامعات وهي الفئة المستهدفة أيضا في دراستنا حول منحة البطالة ، و انعكاساتها على خريجي الجامعة ، وهي كذلك تدعم الجانب الميداني ، حيث توفر دراسة ميدانية قابلة للمقارنة مما يساعد في بناء التحليل .

و كذلك تشابه المتغيرات التي تتناول قضايا التخصصات ، التوظيف ، العوامل الاجتماعية وهي محاور رئيسية في كلتا الدراستين .

و بناء على ما ذكر فإن هذه الدراسة وفرت رؤية تحليلية معمقة للسياسات العمومية الخاصة بتشغيل خريجي الجامعات ، خصوصا في تقييم فعالية جهاز المساعدة على الإدماج المهني (ألية سابقة)، واستفدت من هذه الأطروحة فهم السياق الذي ظهرت فيه منحة البطالة كألية جديدة للتدخل و فهم تصورات الخريجين نحو برامج الحكومة ، ومحدودية أثرها في الإدماج الحقيقي و الدائم .

أما بالنسبة لاستفادتنا من الدراسة الثانية فإنها تعتبر بمثابة مرجع لإثراء الجانب النظري لدراستنا كما أنها تناولت نفس الإطار أيضا : منحة البطالة وخريجو الجامعة ، وكذلك انعكاسات هذه الألية على المستفيدين (خريجين بطالين) ، وهذا يعني أن الموضوع مطروح فعليا في الساحة البحثية ولكن مزال بحاجة إلى تعميق من زوايا أخرى تناولناها في دراستنا مثل (مواصلة الدراسة والبحث عن العمل) إضافة إلى ذلك استخدام أداة المذكرة كمرجع (طريقة بناء الاستبيان) مع فئة المستفيدين من منحة البطالة ، وكذلك توظيف ما توصلت إليه نتائجها عند تحليل نتائج البحث الحالي .

و أخيرا الدراسة الثالثة قدمت لنا مفاهيم واضحة عن منحة البطالة ، أسبابها و أهدافها ،وكذلك تأثيرها على الجوانب النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية على خريجي الجامعات ، وهذا يساعد في بناء إطار نظري متين ، وكذا الاطلاع على منهجية البحث المستخدمة (وصفي، تحليلي، استبيانات والتحليل الإحصائي) .

الفصل الثاني:الإطار المفاهيمي للبطالة

تمهيد

أولا: البطالة : مفهومها – أسبابها – أنواعها

1.1 مفهوم البطالة

2.1 أسباب البطالة

3.1 أنواع البطالة

4.1 خصائص البطالة

5.1 الآثار المترتبة عن البطالة

ثانيا : مفهوم منحة البطالة

1.2 تعريف منحة البطالة و شروطها

2.2أسباب إقرار منحة البطالة

3.2 أهداف منحة البطالة

ثالثا: مشكلة البطالة و أسبابها لدى خرجيي الجامعة

1.3 مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة

2.3 أسباب البطالة لدى خريجي الجامعة

رابعا : البطالة لدى خريجي الجامعة : الخصائص و الآثار

1.4 خصائص البطالة لدى خريجين الجامعة

2.4 آثار البطالة لدى خريجين الجامعة

خلاصة الفصل

تمهيد :

البطالة تُعد من أبرز التحديات التي تواجهها الدول في مختلف أنحاء العالم، إذ تشكل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. الجزائر ليست بمنأى عن هذا التحدي؛ فقد شهدت على مدار سنوات معدلات بطالة متزايدة، حيث بلغت نسبة البطالة 30.8% في عام 2023، خاصة بين الشباب وطالبي العمل لأول مرة. واستجابةً لهذه الظاهرة، بذلت الجزائر جهودًا مكثفة لإيجاد حلول فعالة ومستدامة للتخفيف من حدة البطالة، كان من بينها استحداث آلية "منحة البطالة."

تمثل منحة البطالة إجراءً اجتماعيًا واقتصاديًا يُعنى بتقديم دعم مالي مؤقت لفئة العاطلين عن العمل، خاصة طالبي العمل لأول مرة، في إطار سعي الدولة إلى توفير حماية اجتماعية لهؤلاء الأفراد. وتهدف هذه المنحة إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية؛ من بينها التخفيف من الضغوط المالية والاجتماعية على الفئات المستهدفة، وتحفيزهم على الانخراط في سوق العمل، فضلًا عن المساهمة في تقليل الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل.

أولا: البطالة : مفهومها – أسبابها – أنواعها

1.1 مفهوم البطالة :

البطالة تعد من القضايا البارزة التي تشغل إهتمام المجتمعات الحديثة، حيث تحظى بدراسة مستفيضة وتحليل معمق. وقد باتت هذه الظاهرة محور تركيز الباحثين في مجالي الإجتماع والإقتصاد، نظرًا لحضورها المستمر وتأثيرها الواضح على الصعيد العالمي. لذلك، أصبح من النادر أن تخلو الدوريات العلمية المتخصصة في الإقتصاد أو الإجتماع من مناقشة وتحليل هذه الظاهرة.

1.1.1 التعريف اللغوي للبطالة :

في معجم اللغة العربية، تعود كلمة "البطالة" إلى الجذر "بطل"، الذي يشير إلى فقدان الصلاحية أو الحق. ويُطلق لفظ "البطال" على الشخص الذي لا يعمل (محمد بن مكرم، 2010، صفحة 18)، مما يعني أنه فقد صلاحيته أو مكانته العملية، أما في اللغتين الإنجليزية والروسية، فتُستخدم كلمة "البطالة" للدلالة فقط على التوقف المؤقت عن العمل، حيث يُفترض أن الشخص المتعطل قد يعود إلى مرحلة جديدة من النشاط. وبالنسبة للغة الفرنسية، تُشتق كلمة Chomage التي تعني البطالة من الفعلChomer ، الذي يحمل معاني التوقف عن العمل وأيضًا الاستراحة في الظل، مما يعكس فكرة الاسترخاء المؤقت قبل العودة إلى النشاط والعمل. (ادريوش، 2012، صفحة 26)

2.1.1 التعريف الإصطلاحي للبطالة :

البطالة ليست مجرد مصطلح إقتصادي، بل هي ظاهرة تحمل بين حروفها مشكلات إجتماعية وإقتصادية معقدة تتشابك آثارها في نسيج المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية وضع تعريف

دقيق لهذه الظاهرة لفهم أبعادها وأسبابها بوضوح. تُعد البطالة من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات، إذ يؤدي تزايد أعداد العاطلين عن العمل، على إختلاف مستوياتهم التعليمية، إلى انعدام مصادر الدخل لدى شريحة واسعة من الأفراد. ونتيجة لذلك، تتفاقم مشكلات الفقر وتتسع دائرة الأزمات الاجتماعية، مما يجعل التصدي لها أولوية لا تحتمل التأجيل. (عمالو ، 2017-2018، صفحة 5)

يقترح بعض الباحثين استخدام مصطلح "العطالة" بدلاً من "البطالة"، مشيرين إلى أن كلمة "البطالة" تحمل دلالة أخلاقية أو قيمية مستمدة من مفهوم الباطل كضد للحق. ويرون أن "العطالة" أكثر دقة لوصف الحالة التي يكون فيها الفرد، البالغ من العمر بين 16 و60 عامًا، والقادر على العمل والراغب فيه، عاجزًا عن العثور على وظيفة مناسبة رغم جديته في البحث.

هذا الفرد لا يُعد عاطلًا بمحض إرادته، بل هو معطَّل نتيجة ظروف خارجة عن إرادته، ويتحمل المجتمع مسؤولية توفير فرص العمل له. مع ذلك، يبقى مصطلح "البطالة" الأكثر شيوعًا في الدراسات الإقتصادية والإجتماعية وأوساط الأفراد، لذا يُستخدم لتسهيل التواصل وإيصال المفهوم بشكل واضح، وفق المقولة الشائعة: "خطأ شائع أفضل من صواب غائب". (ادريوش، 2012، صفحة 26)

تُعرَّف البطالة بأنها "حالة يفتقر فيها الفرد إلى فرصة عمل تتناسب مع مهاراته وإستعداداته، رغم رغبته في العمل، نتيجة لظروف سوق العمل." (الوزني و الرفاعي، 2006، صفحة 162)

كما تُعرَّف البطالة بأنها "حالة توقف كلي أو جزئي، سواء كان طوعيًا أو قسريًا، لجزء من القوة العاملة في المجتمع، رغم امتلاكها القدرة والرغبة في العمل والإنتاج." (عطية، 2003)

تعرف البطالة أيضًا بأنها "الحالة التي لا يتم فيها استغلال القوة العاملة في المجتمع بشكل كامل أو فعال، مما يؤدي إلى إنتاج فعلي أقل من الإنتاج المحتمل، وبالتالي ينعكس ذلك سلبًا على مستوى رفاهية الأفراد مقارنة بما كان من الممكن تحقيقه." (العابد و عباز، 2012، صفحة 75)

بعد عرض مجموعة من التعاريف الخاصة بالبطالة ، يتضح لنا أن هذا المفهوم يحمل أبعاد متعددة تختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر منها الى الظاهرة ، فبعض التعاريف ترتكز على الجانب الإقتصادي المحض ، حيث تعرف على أنها وجود أفراد قادرين على العمل و يرغبون فيه لكنهم لا يجدون فرصة مناسبة ، في حين تبرز تعاريف أخرى تشير الى الجانب الإجتماعي و النفسي مشيرة الى الآثار التي تترتب على الفرد و المجتمع نتيجة غياب العمل ، ما يجمع بين هذه التعاريف هو الإقرار بان البطالة ليست مجرد نقص في فرص العمل ، بل هي نتيجة تفاعل عوامل إقتصادية إجتماعية و سياسية ، كما أنها مؤشر على أداء الإقتصاد الوطني لذا فإن فهم البطالة يتطلب تناولا شاملا يأخذ بعين الإعتبار جميع العوامل و الجوانب لتقديم حلول فعالة و مستدامة و تقديم استراتجيات فعالة لمعالجتها و الحد من آثارها السلبية على المجتمع.

2.1 أسباب البطالة :

تُعَدّ البطالة من أخطر التحديات التي تهدد إستقرار المجتمعات، حيث تنشأ نتيجة تضافر مجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع إلى آخر. ومن أبرز هذه العوامل :

1.2.1 الأسباب الإقتصادية :

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، ومن أبرزها :

- تزايد أعداد خريجي الجامعات مقابل محدودية فرص العمل في التخصصات التقليدية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.
- الإعتماد المتزايد على الأتمتة والتكنولوجيا الحديثة في القطاعات الصناعية والخدمية، مما يقلل من الحاجة إلى العمالة البشرية.
- التقلبات الإقتصادية الناتجة عن اعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، حيث تؤثر أسعار النفط على الاستثمارات وفرص التوظيف.
- انتشار ثقافة التوظيف في القطاع العام على حساب ريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تزايد الطلب على الوظائف الحكومية المحدودة.
- ضعف دعم المشاريع الناشئة وغياب بيئة مناسبة لاحتضان الابتكار، مما يقلل من فرص الشباب في خلق وظائف ذاتية والمساهمة في الإقتصاد.
- تفضيل بعض المؤسسات للعمالة الأجنبية في بعض القطاعات التي تتطلب خبرات متخصصة، مما يقلل من فرص تشغيل الكفاءات المحلية.. (رحيمي و قوقاد، 2018، صفحة 147)

2.2.1 الأسباب الإجتماعية :

من العوامل الإجتماعية الأساسية التي تؤثر في إختيار الأفراد للمهن التنشئة الإجتماعية ، فهي تلعب دورًا رئيسيًا في زيادة معدلات البطالة في الجزائر. في الواقع، تعتبر الأسرة هي أول بيئة اجتماعية يتلقى فيها الأفراد التوجيه المهني، حيث تساهم بشكل كبير في التأثير على إختياراتهم وتوجهاتهم المستقبلية. إذ تفرض بعض الأسر على أبنائها اختيار مهن معينة تتناسب مع تقاليدها أو معاييرها الإجتماعية، مثل الطب أو الهندسة، وبالتالي يتجنب الأفراد التوجه نحو مهن أخرى قد تكون أكثر طلبًا في سوق العمل لكنها تُعتبر أقل قيمة اجتماعيًا. هذا التوجه يُفضي إلى تكدس

الخريجين في مجالات معينة، مما يزيد من نسبة البطالة في هذه التخصصات. (عطار، 2019، صفحة 65)

أيضا هناك تأثير كبير للمجتمع بشكل عام على التوجهات المهنية، حيث يُشجع الأفراد في الجزائر على اختيار المهن التي تحظى بقبول إجتماعي واسع، مثل المهن الأكاديمية. وفي المقابل، يُنظر إلى المهن التقنية أو الحرفية بشكل أقل، مما يُقلل من إهتمام الأفراد بها، رغم الحاجة الكبيرة لها في سوق العمل. هذه الفجوة بين العرض والطلب في بعض المجالات يؤدي إلى حدوث إختلالات في هيكل سوق العمل، مما يزيد من معدلات البطالة. (مصطفى ، 2017، صفحة 98)

يعزز النظام التعليمي في الجزائر هذه التوجهات المجتمعية من خلال مسارات تعليمية محددة، حيث يُشجع الطلاب على اختيار مسارات أكاديمية محددة على حساب المهن التقنية أو المهنية. هذا النظام يُؤدي إلى نقص حاد في بعض المهارات المطلوبة في سوق العمل، مما يساهم في زيادة البطالة بين الخريجين في هذه التخصصات الأكاديمية المتكدسة. وفي الوقت ذاته، يعاني قطاع المهن الفنية أو الحرفية من نقص في الكوادر المتخصصة. (عمارة، 2020، صفحة 112)

من خلال ما سبق نلاحظ أن التنشئة الإجتماعية، سواء من الأسرة أو المجتمع بشكل عام، تؤثر بشكل كبير على توجهات الشباب في اختيار المهن. هذا التوجه نحو المهن الأكاديمية فقط يساهم في تكدس الخريجين في مجالات محدودة، مما يزيد من نسبة البطالة ويؤدي إلى نقص في المهارات التقنية المطلوبة في سوق العمل.

3.2.1 الأسباب السياسية :

تُعتبر السياسات الحكومية من العوامل الأساسية التي تسهم في زيادة معدلات البطالة في الجزائر. أولاً، يُعزى جزء كبير من البطالة إلى ضعف سياسات التشغيل وفرص العمل التي تقدمها السلطة. على الرغم من وجود برامج تهدف إلى تقليل البطالة، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يواجه

تحديات عديدة، مثل نقص التنسيق بين الوزارات المعنية وغياب إستراتيجيات شاملة تواكب إحتياجات سوق العمل. كما أن التركيز الكبير على القطاع العام وتوظيف أعداد كبيرة في الوظائف الحكومية يعزز من البطالة في القطاع الخاص، حيث يُنظر إلى القطاع العام باعتباره الخيار الأكثر أمانًا واستقرارًا. وهذا يؤدي إلى عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص أو ريادة الأعمال، رغم الفرص المتاحة في هذه القطاعات. (بن يوسف، 2017، صفحة 102)

كما ان غياب السياسات الفعالة لتطوير المهارات المهنية والتعليمية، واستخدام النظم التعليمية التي لا تتماشى مع إحتياجات سوق العمل، يعزز من مشكلة البطالة. كما أن التأثيرات السلبية للتقلبات السياسية تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقتصادي، ما يعيق جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية التي تساهم في توفير فرص العمل. (أحميدي، 2018، صفحة 158)

من جهة أخرى تساهم سياسات دعم العمالة في الجزائر، رغم أهميتها، في الحد من التحفيز نحو إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة. إذ يتم تركيز الدعم على القطاعات الحكومية مما يؤدي إلى قلة الدعم للقطاعات الخاصة. هذا يجعل الشباب يفضلون الحصول على وظائف حكومية على إنشاء أعمالهم الخاصة أو البحث عن فرص عمل خارج القطاع العام. (بوزيدي ، 2019، صفحة 44)

من خلال هذه السياسات الحكومية، نلاحظ أن التركيز على القطاع العام يعوق تطور القطاع الخاص، ويقلل من فرص الشباب في العمل بشكل مستقل أو ريادي. كما أن غياب إستراتيجيات فعالة لتطوير المهارات التعليمية يساهم في زيادة الفجوة بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل، مما يزيد من مشكلة البطالة.

3.1 أنواع البطالة :

إن أشكال وأنواع البطالة مختلفة ومتعددة ومن الصعب حصرها جميعا، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي :

1.3.1 البطالة الاحتكاكية:

يستمد مصطلح "البطالة الاحتكاكية" دلالته من عالم الميكانيك، حيث يؤدي عدم التوافق بين الأجزاء المتحركة إلى إحتكاك مؤقت قبل أن تستقر في وضعها الصحيح. في سوق العمل، يحدث الأمر ذاته عندما لا يتناسب عرض الوظائف مع طلب الباحثين عن عمل، سواء بسبب إختلاف الموقع الجغرافي أو الحاجة إلى مهارات معينة. فعندما ينتقل شخص إلى مدينة جديدة أو يغير مهنته، فإنه يحتاج إلى وقت للبحث عن فرصة مناسبة، مما يخلق فجوة زمنية بين ترك الوظيفة السابقة والالتحاق بالجديدة.

تنشأ البطالة الاحتكاكية نتيجة للحركية المستمرة في سوق العمل، حيث يدخل ويخرج الأفراد وفقًا للظروف الاقتصادية والتغيرات المهنية. لكن أحد العوامل الأساسية التي تطيل أمدها هو نقص تدفق المعلومات بشكل فعال بين الباحثين عن العمل وأصحاب الفرص المتاحة. فغياب قنوات ربط واضحة يجعل بعض الكفاءات عاطلة رغم توفر الوظائف المناسبة لها. ومع ذلك، تظل هذه البطالة مؤقتة وقصيرة الأجل، وتعتمد مدتها على مدى سهولة الوصول إلى المعلومات حول سوق العمل وتكلفة البحث عن الوظائف. (البشير ، 2004، صفحة 149)

2.3.1 البطالة الهيكلية :

البطالة الهيكلية هي نتيجة مباشرة للتغيرات الجذرية في هيكل الإقتصاد الوطني، والتي تتسبب في عدم توافق بين المهارات الحالية للعمال وإحتياجات سوق العمل المتطورة. يرتبط هذا النوع من البطالة بشكل وثيق مع التطور التكنولوجي السريع، حيث يتطلب التحول نحو استخدام

التقنيات الحديثة في الصناعات المختلفة مهارات متخصصة لا يمتلكها الكثير من العمال. هذا التغيير في طبيعة الأعمال يتطلب تدريبًا مستمرًا وتطويرًا للمهارات، مما يجعل بعض الوظائف التقليدية تصبح قديمة أو غير ملائمة. وبسبب نقص الكفاءات المناسبة، تتزايد معدلات البطالة الهيكلية، خاصة في القطاعات التي تتأثر بشكل مباشر بالتطورات التكنولوجية، ما يعكس خللًا في إستجابة التعليم والتدريب المهني لمتطلبات السوق المتغيرة. (على غربي، 2002، صفحة 65)

3.3.1 البطالة الدورية:

تحدث البطالة الدورية نتيجة لتذبذب الطلب الكلي في الإقتصاد، حيث تؤدي فترات الركود والإنكماش إلى إنخفاض الإنتاج وتراجع الحاجة إلى العمالة، مما يدفع جزءًا من القوة العاملة إلى فقدان وظائفها. ومع تقلص النشاط الإقتصادي، ترتفع معدلات البطالة حتى يعود الطلب إلى الإنتعاش، فتبدأ عجلة التوظيف بالدوران من جديد. (رحيمي و قوقاد، 2018، صفحة 147)

4.3.1 البطالة المقنعة:

لا تعني البطالة المقنعة غياب فرص العمل، بل تشير إلى وجود عمالة زائدة يمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر الإنتاج. وتحدث هذه الظاهرة عندما يتكدس عدد كبير من العمال في قطاع معين دون أن يكون لوجودهم ضرورة فعلية، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة والإنتاجية، رغم أنهم في الظاهر يعملون. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018، صفحة 146)

5.3.1 البطالة شبه المقنعة:

تحدث البطالة شبه المقنعة عندما يكون إنتاج العاملين أقل من قيمة الأجور التي يتقاضونها، مما يؤدي إلى خلل إقتصادي حيث لا يحقق العمل مردودًا يوازي تكلفته الفعلية. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018، صفحة 146)

6.3.1 البطالة السلوكية:

تنشأ البطالة السلوكية عندما ترفض بعض فئات القوة العاملة الإنخراط في وظائف متاحة بسبب التصورات الإجتماعية المرتبطة بها. فقد ينظر المجتمع إلى بعض المهن على أنها غير مناسبة أو دونية، مما يدفع الأفراد إلى العزوف عنها، رغم الحاجة إليها في السوق. ونتيجة لذلك، تبقى بعض الوظائف شاغرة رغم وجود عاطلين عن العمل، مما يعكس تأثير الثقافة المجتمعية على معدلات البطالة. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018، صفحة 147)

7.3.1 البطالة السافرة:

تشير البطالة السافرة إلى الحالة التي يكون فيها جزء من القوة العاملة قادرًا على العمل، وراغبًا فيه، وباحثًا عنه دون جدوى، رغم توافقه مع مستوى الأجور السائدة. وتظهر هذه البطالة بوضوح عندما يتجاوز العرض في سوق العمل الطلب الفعلي عليه. (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2005، صفحة 119)

8.3.1 البطالة الإجبارية:

تحدث البطالة الإجبارية عندما يجد الأفراد القادرون على العمل أنفسهم عاطلين رغم رغبتهم في العمل وبحثهم المستمر عنه. ويحدث ذلك بسبب تسريح العمال لأسباب إقتصادية أو غير إقتصادية، أو نتيجة لعجز السوق عن إستيعاب الداخلين الجدد إليه، مما يؤدي إلى وجود فائض في عدد الباحثين عن العمل مقارنة بعدد الوظائف المتاحة. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018، صفحة 147)

9.3.1 البطالة المستوردة:

تنشأ البطالة المستوردة عندما تفقد القوى العاملة المحلية فرص العمل في قطاع معين نتيجة لإحلال العمالة الأجنبية محلها. كما قد تحدث نتيجة لإنخفاض الطلب على منتج محلي مقابل تزايد الإقبال على المنتجات المستوردة، مما يؤثر على فرص العمل في الصناعات المحلية. (رحيمي ، قرقاد ، و العايب ، 2018، صفحة 147)

تعكس أنواع البطالة المختلفة تعقيد سوق العمل وتأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية عليه، فمنها ما هو ناتج عن التغيرات الهيكلية، ومنها ما يرتبط بالسلوك المجتمعي أو بالسياسات الإقتصادية. ورغم إختلاف أسبابها، يبقى التحدي الأكبر هو إيجاد حلول فعالة لتقليلها وضمان إستقرار العمالة والتنمية المستدامة.

4.1 خصائص البطالة:

تشمل البطالة في الجزائر مختلف الفئات الإجتماعية، فقد كانت تقليديًا أكثر إنتشارًا بين غير المتعلمين، لكنها أصبحت تشمل أيضًا الجامعيين والمثقفين، ما يعكس خللًا في التوازن بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. (بن عيسى ، 2017، صفحة 45)

إرتفعت معدلات بطالة الشباب بشكل ملحوظ، حيث بلغت 30.8% في الفئة العمرية 18–24 سنة عام 2023، مما يدل على صعوبة إدماج هذه الفئة في سوق العمل. (البنك الدولي، 2023)

التخصصات الجامعية في الجزائر لا تتوافق بشكل كافٍ مع متطلبات السوق، ما يؤدي إلى إزدياد عدد العاطلين من حاملي الشهادات العليا سنويًا. (بن عيسى ، 2017، صفحة 45)

في ظل ضعف الفرص في القطاعين العام والخاص، يتجه عدد كبير من الخريجين نحو العمل في القطاع غير الرسمي، الذي يفتقر إلى الإستقرار المهني والضمانات الاجتماعية. (المعهد الوطني للاحصاء، 2023، صفحة 4)

شروط التوظيف التي تفضل الأقدمية والخبرة على الشهادات الجامعية تشكل عائقًا أمام توظيف الخريجين الجدد، مما يزيد من شعورهم بالإقصاء من سوق العمل. (بشيكر و مسعودي، 2018، صفحة 163)

بدأت الشهادة الجامعية تفقد قيمتها الإجتماعية والمهنية في نظر البعض، حيث لم تعد تُعتبر وسيلة مضمونة لتحقيق الإستقرار، بل أصبحت عبئًا ماديًا ونفسيًا إضافيًا.

5.1 الآثار المترتبة عن البطالة :

لا تقتصر البطالة على فقدان فرص العمل فقط ، بل تمتد آثارها لتشمل إنتشار المشكلات الإجتماعية والأزمات الإقتصادية نبرزها في الآتي :

1.5.1 الآثار الإقتصادية :

تمثل البطالة تحديًا كبيرًا للإقتصاد، إذ تؤدي إلى حالة من الكساد بسبب تراجع الطلب على السلع، حيث إن الإنتاج يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمل، وعندما يفقد الأفراد وظائفهم، تتراجع قدرتهم على الإنفاق، مما يؤدي إلى إنخفاض المبيعات. كما يترتب على البطالة إنخفاض في الإنتاج الفعلي مقارنة بالإنتاج المحتمل نتيجة تعطل جزء من القوى العاملة، مما يقلل من الإستفادة المثلى من الموارد البشرية.(قنيدرة ، 2009-2010، صفحة 28)

2.5.1 الآثار الإجتماعية :

تترك البطالة آثارًا عميقة على المجتمع، إذ تؤدي إلى تأخر سن الزواج نتيجة عدم قدرة الشباب على تأمين متطلبات الحياة المستقرة، مما ينعكس سلبًا على كل من الذكور والإناث. كما تسهم في ارتفاع معدلات الفقر، وهو ما يدفع العديد من الشباب إلى البحث عن حلول بديلة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

ويرتبط إرتفاع البطالة بانخفاض مستوى المعيشة، حيث يؤدي عدم الإستقرار المالي إلى حرمان الأفراد من تلبية إحتياجاتهم الأساسية، مما يزيد من مشاعر الإحباط واليأس. كما تؤدي البطالة إلى تفشي الظواهر الإجتماعية السلبية مثل الجريمة والسرقة والاختطاف، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات العنف الأسري والإنتحار والطلاق، التي أصبحت تهدد إستقرار الأسرة والمجتمع.

ولا يقتصر أثر البطالة على الأفراد فقط، بل يمتد إلى الأجيال القادمة، حيث تؤثر بطالة الآباء سلبًا على التحصيل الدراسي للأبناء، نتيجة الضغوط المالية التي تعاني منها الأسرة. كما تضعف البطالة مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية، وتحرمهم من فرص الإستقرار وبناء مستقبل آمن. وبذلك، تصبح البطالة عاملًا رئيسيًا في تقويض أسس المجتمع، ما يستدعي حلولًا جذرية للحد من تداعياتها الخطيرة. (العيسى و إبراهيم ، 2006، صفحة 249)

3.5.1 الآثار السياسية للبطالة

تمثل البطالة تهديدًا للاستقرار السياسي والأمني، حيث يؤدي تفشيها إلى إضطرابات إجتماعية تنعكس سلبًا على أمن الدولة. فمع تزايد وقت الفراغ لدى العاطلين، تزداد إحتمالات الإنخراط في أنشطة غير مشروعة، مما يسهم في تفشي الجرائم وأحيانًا التطرف والعنف.

كما يشعر الفرد العاطل عن العمل بالإقصاء والتهميش من قبل دولته، مما يضعف إحساسه بالإنتماء والوطنية، ويؤدي إلى حالة من السخط الشعبي. ومع تدهور مستوى المعيشة وغياب

الفرص، تزداد مشاعر الغضب والإحباط، مما قد يولد موجات إحتجاجية تؤثر سلبًا على استقرار البلاد.

إن المجتمعات التي تعاني من بطالة مرتفعة تواجه تحديات سياسية خطيرة، حيث تصبح مصدر تهديد حقيقي للنظام العام، مما يستدعي سياسات حكومية فاعلة لمعالجة هذه الظاهرة قبل أن تتحول إلى أزمة سياسية كبرى. (قنيدرة ، 2009–2010، صفحة 30)

لذا، فإن حل مشكلة البطالة يتطلب سياسات شاملة تشمل خلق فرص عمل، دعم المشاريع الناشئة، ومواءمة التعليم مع متطلبات سوق العمل، لضمان إستقرار المجتمع وحماية مستقبل الدولة.

ثانيا : مفهوم منحة البطالة

1.2 تعريف منحة البطالة و شروطها :

1.1.2 تعريف منحة البطالة :

إستنادًا إلى المادة 190 من القانون 21/16 الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2021، والذي يتضمن قانون المالية لعام 2022، تم إقرار منحة البطالة في الجزائر كمبادرة لدعم الشباب الباحثين عن العمل لأول مرة.

تهدف هذه المنحة إلى تقديم مساعدة مالية شهرية بقيمة 13,000 دينار جزائري لفائدة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل، والذين لم يسبق لهم الحصول على عقد عمل رسمي. وتعكس هذه الخطوة التزام الدولة بضمان الكرامة الإجتماعية لهذه الفئة، من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار المالي خلال فترة بحثهم عن وظيفة. (المرسوم الرئاسي رقم 21/16)

2.1.2 شروط الإستفادة من منحة البطالة :

الإستفادة من هذه المنحة تخضع لشروط محددة نصّ عليها المرسوم التنفيذي رقم 22-70 الصادر في 10 فبراير 2022، و هذه الشروط كما يلي (المرسوم التنفيذي 22-70):

- أن يكون البطال حاصلا على الجنسية الجزائرية .
- أن يكون مقيما بالجزائر .
- ان يبلغ سنه ما بين 19 و 40 سنة .
- ان يبرر وضعيته إتجاه الخدمة الوطنية .
- أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل منذ ما لا يقل عن ستة أشهر .
- ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو التكوين المهني.
- الا يتوفر على دخل مهما كانت طبيعته. ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم احداث او توسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية .
- ألا يتوفر على دخل أياً تكن طبيعته .
- أن يبرر وضعيته تجاه الخدمة الوطنية
- ألا يتوفر الزوج على أي دخل مهما تكن طبيعته .
- كما يستفيد من هذه المنحة كذلك، حسب المادة 3 المحبوسون الذين إستوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون على دخل، ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم .

ويخضع الإبقاء على الاستفادة من منحة البطالة بالنسبة للمستفيد لالتزامات حددتها المادة الرابعة:

- التقدم لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بمكان إقامته لتجديد تسجيله الاستجابة إلى إستدعاء مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل .

- عدم رفض عرضي عمل مطابقين لمؤهلاته .
- عدم رفض تكوين يرمي إلى تحسين قابلية التشغيل .
- بالمقابل، تشير المادة 5 إلى أنه يمكن لمصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أن تقترح تكوينا للمستفيد، خاصة في المهن التي تعرف عجزا في سوق العمل، بهدف تحسين قابلية تشغيله.
- وتسهيل إدماجه المهني. ويستمر المستفيد الموجه نحو التكوين في تقاضي منحة البطالة خلال فترة التكوين، في حدود المدة المنصوص عليها في المادة 7 ، ويترتب على تخلي المستفيد عن التكوين، إلغاء منحة البطالة. (المرسوم التنفيذي 22-70)

2.2 أسباب إقرار منحة البطالة :

1.2.2 ارتفاع نسبة البطالة :

تعاني الجزائر من إرتفاع معدلات البطالة نتيجة الإختلالات البنيوية التي تشوب آليات التشغيل وتنظيم سوق العمل. ووفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة البطالة في البلاد عام 2021 13.4%، بينما إرتفعت هذه النسبة في أوساط الشباب لتصل إلى 20%. وفي تصريح لوزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، الهاشمي جعبوب، بتاريخ 15 مارس 2021، قُدّرت نسبة البطالة بـ 11.5.% (مسعود و عليوة، 2023، صفحة 83)

وترجع هذه الأوضاع إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والهيكلية، من أبرزها تراجع مستويات الإنفاق العام، وإنسحاب الدولة من الإستثمارات الأساسية، في ظل غياب طبقة رأسمالية قادرة على تعويض هذا الإنسحاب. كما ساهمت هشاشة البنية الصناعية في الحد من فرص النمو الاقتصادي.

كذلك فإن رفع القيود الجمركية وتحرير التجارة، وفقًا للإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي، أدى إلى إضعاف المبادرات المحلية، التي وجدت نفسها في منافسة غير متكافئة مع مؤسسات إقتصادية عملاقة عابرة للقارات. كما أن الإستعدادات للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية خلقت مزيدًا من الضغوط على الاقتصاد المحلي الناشئ، مما أثر سلبًا على سوق العمل.

ولا يمكن إغفال دور ضعف المؤسسات الحكومية المكلفة بإدارة سوق التشغيل، حيث تعاني هذه الهيئات من البيروقراطية والفساد، مما يزيد من تعقيد الأزمة. إن معالجة هذا الوضع تتطلب إصلاحات جذرية في السياسات الإقتصادية والتشغيلية، ودعماً حقيقياً للمؤسسات الناشئة، من أجل خلق بيئة عمل أكثر ديناميكية وإستدامة. (مسعود و عليوة، 2023، صفحة 83)

2.2.2 إخفاق سياسات التشغيل في الجزائر:

لم تتمكن سياسات التشغيل من تحقيق أهدافها المرجوة، إذ تحولت الجهات المسؤولة عن التوظيف إلى مؤسسات بيروقراطية تقتصر وظيفتها على إعداد إحصائيات دورية تفتقر إلى الدقة، تُقدَّم بأسلوب إستعراضي لا يعكس الواقع الفعلي لسوق العمل. وقد أسهمت عوامل عدة في هذا الإخفاق، من أبرزها:

- **العامل الاقتصادي:** أدى التدهور الإقتصادي إلى إنخفاض معدلات النمو وتراجع الإستثمارات، مما إنعكس سلبًا على إنتاجية المؤسسات، وأضعف قدرتها على توفير فرص عمل مستدامة.
- **العامل الديموغرافي:** منذ تسعينيات القرن الماضي، وجدت الجزائر نفسها أمام تحدٍّ مزدوج يتمثل في تفاقم أزمتي البطالة والنمو السكاني. فقد شهدت البلاد إنفجارًا ديموغرافيًا لم تحسن الدولة التحكم في تداعياته، مما أوجد فجوة عميقة بين تزايد عدد السكان

وضعف النمو الإقتصادي. ونتيجة لذلك، تفاقمت أزمة التشغيل، حيث بات العرض من الوظائف غير قادر على تلبية الطلب المتزايد. (مسعود و عليوة، 2023، صفحة 84)

3.2.2 دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي

لا يمكن الحديث عن الإستقرار العام دون أن يكون شاملاً لكافة جوانب الحياة الإجتماعية والسياسية، إذ يشكل كل منهما ركيزة أساسية للأمان والتنمية المستدامة. فالإستقرار الإجتماعي يعبر عن حالة من التوازن النفسي والعقلي التي تسمح للفرد بالإندماج مع بيئته الجديدة، متأثرًا بمجموعة من المعارف والإنفعالات التي تحدد مدى تفاعله وانسجامه مع المجتمع ومؤسساته. فهو نتاج التوافق بين الفرد وبيئته المحيطة، بما فيها الأرض والموارد والعلاقات الإجتماعية والتنظيمات القائمة. أما الإستقرار السياسي، فيُعد امتدادًا طبيعياً للإستقرار الإجتماعي، حيث يتجلى في غياب العنف، وثبات الحكومات، وشرعية النظام السياسي، إلى جانب قدرة الدولة على إدارة الصراعات الداخلية والتعامل مع الأزمات الخارجية بفعالية. وفقًا لتعريف هيرويتز ليون، فإن الإستقرار السياسي يرتبط بغياب التغيرات الهيكلية المفاجئة، وعدم اللجوء إلى العنف أو الإكراه، إضافة إلى كفاءة النظام في تلبية تطلعات المجتمع وتوجيه الأزمات بحكمة. وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الشامل يتطلب تكاملاً بين الأبعاد الإجتماعية والسياسية، لضمان بناء مجتمع متوازن يسوده الأمن والإزدهار. (مسعود و عليوة، 2023، صفحة 84)

3.2 أهداف منحة البطالة :

جاء إعتماد الدولة الجزائرية لمنحة البطالة كإجراء يعكس رؤية إجتماعية وإقتصادية تهدف إلى معالجة عدة تحديات وطنية، وفي مقدمتها التخفيف من حدة الفقر، خاصة في أوساط الشباب

الذين يشكلون الفئة الأكثر تضررًا من البطالة. فمن خلال تقديم هذا الدعم المالي، تسعى الدولة إلى توفير حد أدنى من الإستقرار المعيشي للفئات الهشة، بما يسهم في تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز التكافل الوطني. (ابراهيم ، 2023، صفحة 709)

حيث يمثل دعم العاطلين عن العمل في الجزائر وسيلة لاحتواء التداعيات السلبية لهذه الأزمة، والحد من آثارها الإجتماعية والإقتصادية. كما أن إعتماد المنحة جاء إستجابة لمطالب الحراك الشعبي لعام 2019، إذ تسعى الدولة من خلالها إلى تهدئة الشارع وتعزيز الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، مما يساهم في تحقيق قدر أكبر من الإستقرار السياسي والإجتماعي.

كما تُعد منحة البطالة أداة فعالة في تقليل معدلات الجريمة والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ توفر للشباب بديلاً يضمن لهم العيش بكرامة داخل وطنهم، مما يعزز الأمن المجتمعي. كما تهدف هذه السياسة إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية، عبر تقديم دعم مباشر للفئات المحتاجة، ما يرسخ مبادئ العدالة الإجتماعية.

و تندرج هذه المبادرة ضمن الجهود الرامية إلى رفع مستوى التنمية البشرية وتحسين الرعاية الإجتماعية للفئات المحرومة، عبر تمكينها من الوصول إلى الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية. كما تتماشى هذه الأهداف مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، حيث يمثل دعم الفئات الهشة أحد الركائز الأساسية لتحقيق مجتمع أكثر استقرارًا وإنصافًا.

ثالثا: مشكلة البطالة و أسبابها لدى خرجيي الجامعة :

1.3 مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة :

تفاقمت مشكلة البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، مع تبنّي برنامج التصحيح الهيكلي والإنفتاح الإقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي .(FMI) وقد أدى ذلك إلى إغلاق العديد من المؤسسات العمومية، مما أسفر عن تسريح أكثر من 400,000 عامل، في وقت تزامنت فيه هذه التحولات مع تحديات سياسية وأمنية أثرت على الإستثمارات المحلية والأجنبية. ونتيجة لذلك، بلغ معدل البطالة 29.5% في الربع الثالث من عام 2000، ليعكس واقعًا إقتصاديًا متأزمًا. (جباري ، 2016-2017، صفحة 128)

لم تقتصر هذه الأزمة على الفئات غير المتعلمة، بل إمتدت لتشمل خريجي الجامعات، حيث شهدت معدلات البطالة بينهم ارتفاعًا ملحوظًا. ويرجع ذلك إلى التوسع الكمي في أعداد حملة الشهادات العليا دون مراعاة إحتياجات سوق العمل، ما أدى إلى تخريج أعداد تفوق الطلب الفعلي في بعض التخصصات، مقابل نقص في مجالات أخرى حيوية. هذا الإختلال بين العرض والطلب زاد من صعوبة إندماج الشباب الجامعيين في الحياة المهنية.

2.3 أسباب البطالة لدى خريجي الجامعة

1.2.3 أسباب البطالة المرتبطة بطبيعة التعليم الجامعي:

- **التوسع غير المخطط في التعليم الجامعي:**

شهد قطاع التعليم الجامعي توسعًا سريعًا دون تخطيط استراتيجي يراعي إحتياجات سوق العمل، مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من الطلاب في تخصصات غير مطلوبة، مقابل نقص في مجالات أخرى حيوية. هذا الاختلال بين العرض والطلب ساهم في إرتفاع معدلات البطالة بين الخريجين. (بلعربي ، 2013-2014، صفحة 73)

- **ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل**

لا يتناسب التعليم الجامعي في الجزائر من حيث الكم والنوع مع متطلبات سوق العمل، على عكس التجربة الألمانية التي تعتمد على التكامل بين التعليم النظري والتدريب العملي. في ألمانيا، يقضي الطالب جزءًا كبيرًا من وقته في مصانع أو شركات، حيث تحدد جهات العمل المهارات المطلوبة، ويوقع الطالب عقد تدريب يربطه بسوق العمل منذ سنواته الأولى. كما تتبع الصين نهجًا مشابهًا عبر تعزيز التعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث والقطاعات الصناعية من خلال إنشاء مجمعات علمية ومناطق اقتصادية متخصصة.

- **أساليب تقليدية في التدريس والتقييم:**

لا يزال التعليم الجامعي يعتمد على أساليب غير دقيقة في اختيار الطلاب، إضافة إلى طرق تدريس تقليدية تفتقر إلى التفاعل والتدريب العملي، مما يؤدي إلى ضعف المهارات التطبيقية للخريجين. كما أن التقييم الأكاديمي لا يعكس دائمًا القدرات الحقيقية للطلبة، مما يزيد من فجوة الجاهزية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. (بلعربي ، 2013-2014، صفحة 74)

حيث تعتمد معظم الجامعات الجزائرية إلى حد كبير، على أساليب تقليدية في كل من التدريس والتقييم الأكاديمي، وهو ما يشكّل أحد الأسباب الأساسية لضعف كفاءة الخريجين في مواجهة متطلبات سوق العمل. فعلى مستوى التدريس، يهيمن الأسلوب الإلقائي النظري، حيث يقتصر الأستاذ على تقديم المحاضرات دون تفعيل دور الطالب في العملية التعليمية من خلال النقاش أو حل المشكلات أو العمل الجماعي. هذا النمط لا يُنمّي مهارات التفكير النقدي أو الإبداعي، كما يُهمّش الجانب العملي الذي يُعدّ جوهريًا في العديد من التخصصات.

أما على مستوى التقييم، فتُركّز الإمتحانات غالبًا على الحفظ واسترجاع المعلومات، بدلًا من قياس القدرة على التحليل، التطبيق أو التكيف مع مواقف حقيقية. هذا النمط التقييمي لا يُعطي

صورة دقيقة عن قدرات الطالب الفعلية، وبالتالي يساهم في تخريج طلاب بشهادات أكاديمية دون مهارات عملية كافية.

وإلى جانب ذلك، فإن آليات اختيار الطلبة لتخصصاتهم الجامعية لا تأخذ بعين الاعتبار ميولاتهم أو كفاءاتهم الشخصية بقدر ما تخضع لمنطق المعدلات فقط، مما يُنتج خريجين غير منسجمين مع مجالات دراستهم ولا يمتلكون الحافز الكافي للتميز فيها. هذا كله يخلق فجوة حقيقية بين مخرجات النظام التعليمي وحاجيات السوق، ما يساهم في تفاقم البطالة لدى فئة الشباب الجامعي. (بلعربي ، 2013-2014، صفحة 74)

- **غياب التوجيه الأكاديمي والمهني الفعّال:**

تفتقر الجامعات إلى برامج متطورة للإرشاد الأكاديمي والمهني، ما يجعل الكثير من الطلاب يختارون تخصصاتهم دون معرفة دقيقة بفرص العمل المستقبلية أو متطلبات السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تخريج دفعات من الطلاب دون رؤية واضحة لمسارهم المهني. (مدني، 2009، صفحة 256)

- **تفضيل التعليم الأكاديمي على التعليم المهني:**

هناك عزوف عام عن التوجه نحو التعليم المهني والتقني، حيث يفضل معظم الطلاب الإلتحاق بالتخصصات الأكاديمية، وخاصة الكليات الإنسانية مثل الآداب والإقتصاد والعلوم الإجتماعية. هذا التوجه يؤدي إلى تضخم أعداد الخريجين في مجالات لا تستوعبها سوق العمل، في حين تعاني بعض القطاعات الفنية والتقنية من نقص في الكفاءات المؤهلة

- **سوء التخطيط في توزيع الطلبة على التخصصات:**

تعاني سياسة توزيع الطلبة على التخصصات الجامعية من ضعف في التخطيط والبرمجة، حيث يتم توجيه أعداد كبيرة إلى تخصصات لا تتماشى مع مؤهلاتهم أو رغباتهم، مما يؤدي إلى

ضعف الأداء الأكاديمي أو تخريج طلاب غير مؤهلين بالشكل الكافي. هذا الخلل لا يؤثر فقط على الخريجين، بل يمتد ليشمل تخصصات أخرى تعاني من نقص في عدد الطلاب المؤهلين لشغل وظائفها.

- **التوزيع العشوائي للخريجين في سوق العمل:**

يعاني سوق العمل من سوء توزيع للخريجين، حيث يتم تعيينهم في وظائف لا تتناسب مع تخصصاتهم أو مهاراتهم، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية وظهور البطالة المقنعة. وعلى عكس مبدأ "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب"، فإن العشوائية في توزيع الكفاءات ترجع غالبًا إلى سوء التخطيط، أو غياب آليات فعالة لربط الخريجين بالوظائف الملائمة.

- **عدم التكامل بين سياسات التعليم والتوظيف:**

يؤدي غياب التنسيق بين التعليم الجامعي وسياسات التوظيف إلى تراجع العائد من التعليم العالي، حيث يجد العديد من الخريجين أنفسهم مضطرين إما للعمل في مجالات لا تمت بصلة إلى تخصصاتهم، أو البقاء دون عمل لفترات طويلة. قبل التسعينيات، كانت فرص التشغيل تفوق أعداد الخريجين، لكن بعد تلك الفترة وحتى اليوم، أصبحت الدفعات المتخرجة تفوق احتياجات سوق العمل، مما زاد من تفاقم مشكلة البطالة الجامعية. (بلعربي ، 2013-2014، صفحة 75)

2.2.3 أسباب البطالة المتعلقة بظروف سوق العمل :

يعاني سوق العمل فجوة تساهم بين ما يدرسه الطلاب وما يتطلبه سوق العمل في تفاقم الأزمة، هناك تضخم في أعداد الخريجين في بعض التخصصات، مقابل ندرة في تخصصات أخرى، يجعل عملية التوظيف أكثر تعقيدًا. فالخريجون يجدون أنفسهم في مواجهة منافسة شديدة على فرص محدودة، بينما تظل بعض الوظائف شاغرة بسبب نقص الكفاءات المناسبة. هذا

التفاوت يعكس غياب سياسة واضحة لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة، مما يؤدي إلى تخريج أعداد كبيرة في مجالات لا تستوعبها السوق. (زكرياء و بوجمعة، 2019، صفحة 57)

كما أصبح التوظيف أكثر صعوبة مع إرتفاع معايير الإنتقاء، حيث باتت المؤسسات تشترط إجتياز إختبارات مهنية وثقافية ونفسية، بالإضافة إلى امتلاك الخبرة العملية. في ظل هذا الواقع، يجد الخريجون الجدد أنفسهم أمام تحديات إضافية لدخول سوق العمل، إذ باتت الخبرة شرطًا أساسيًا حتى في الوظائف الموجهة للمبتدئين، مما يضعف فرصهم في الحصول على عمل.

على الصعيد الدولي، تعاني اليد العاملة الجزائرية المؤهلة من ضعف الطلب عليها، نتيجة تدني مستوى التعليم والتدريب مقارنة بالمعايير العالمية. ورغم أن الجزائر كانت في الماضي تعتمد على إستقطاب الكفاءات الأجنبية لتطوير سوق العمل المحلي، إلا أن العكس لا يحدث اليوم إلا في حالات نادرة. في المقابل، يتزايد توجه الكفاءات الجزائرية نحو الهجرة بحثًا عن بيئة مهنية أكثر تطورًا، مما يؤدي إلى إستنزاف العقول التي كان يمكن أن تساهم في تحسين الإقتصاد المحلي. (بلعربي ، 2013-2014، صفحة 81)

3.2.3 أسباب متعلقة بالبيئة المحيطة بالجامعة :

يشكّل النمو الديمغرافي عاملًا حاسمًا في رسم ملامح المشهد الإقتصادي والإجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بسوق العمل ومعدلات البطالة. فقد شهدت الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2012، ارتفاعًا ملحوظًا في عدد السكان، حيث انتقل العدد من 30.88 مليون نسمة إلى أكثر من 37.52 مليون نسمة، بمعدل نمو بلغ 1.77% سنويًا. هذا التزايد انعكس بوضوح على حجم اليد العاملة النشطة إقتصاديًا، إذ ارتفع عددها من 8.57 مليون شخص سنة 2001 إلى 11.42 مليون شخص سنة 2012. ورغم ما يحمله هذا التطور من فرص إقتصادية كامنة، إلا أنه يطرح تحديات جوهرية تتعلق بقدرة سوق العمل على إستيعاب الأعداد المتزايدة من

الخريجين، خاصة في ظل الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات السوق الفعلية. (نشوان ، 2005، صفحة 278)

من جهة اخرى تلعب العادات والتقاليد الإجتماعية عنصرًا مؤثرًا في توجيه الأفراد نحو المسارات المهنية المختلفة. ففي بعض البيئات، لا تزال بعض المهن تُقابل بنظرة دونية، ما يجعل الخريجين يحجمون عنها رغم الحاجة الملحة لها. كما أن مهنة التدريس، التي كانت يومًا ما تحظى بتقدير واسع، باتت تواجه تحديات تتعلق بتدني الأجور وتراجع المستوى المعيشي للمعلمين والأساتذة. هذا الوضع دفع بالكثير منهم إلى البحث عن مصادر دخل إضافية، وهو ما قد يؤثر على جودة التعليم. وتؤكد دراسات حديثة أن البلدان التي تولي أهمية خاصة لمكانة المعلم، من خلال تحسين ظروفه المهنية والمعيشية، تنجح في الإرتقاء بمستوى التعليم وتعزيز كفاءته . (تقرير اليونسكو حول التعليم في المنطقة المغاربية، 2023)

كما أن التوجهات القيمية للأفراد دورًا جوهريًا في تشكيل إختياراتهم الأكاديمية والمهنية. ففي الجزائر، تحظى مهنة التدريس بمكانة خاصة لدى النساء، حيث يُنظر إليها على أنها مهنة نبيلة ومستقرة، مما يفسر الإقبال الكبير للإناث على الكليات المتخصصة في التربية والتعليم. وعلى الرغم من أن هذا يعكس تحولات إيجابية في مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أنه يفضي إلى إختلال في توزيع الموارد البشرية، حيث تعاني بعض القطاعات الأخرى، لا سيما تلك ذات الطابع التقني والهندسي، من نقص واضح في الكفاءات المؤهلة. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أن نسبة الإناث في التخصصات الأدبية والتربوية تفوق نظيراتها في المجالات العلمية والتكنولوجية، مما يستدعي وضع سياسات تحفيزية تهدف إلى إعادة التوازن بين مختلف التخصصات وفقًا لإحتياجات سوق العمل. (وزارة التعليم العالي الجزائرية، تقرير حول توزيع التخصصات الجامعية، 2023)

سواء كانت العوامل ديمغرافية أو إجتماعية أو ثقافية، تسهم بشكل جوهري في تحديد المسارات الأكاديمية والمهنية للطلبة، وبالتالي في رسم ملامح سوق العمل. لذا، فإن تحقيق مواءمة حقيقية بين التكوين الجامعي والإحتياجات الإقتصادية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية بعض المهن، أصبح ضرورة حتمية لضمان توازن أكثر إستدامة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

رابعا : البطالة لدى خريجي الجامعة : الخصائص و الآثار

تُعدّ خصائص البطالة لدى خريجي الجامعات مؤشراً حاسماً على خلل بنيوي في النظامين التعليمي والإقتصادي، تنعكس آثاره سلباً على الفرد والمجتمع.

1.4 خصائص البطالة لدى خريجين الجامعة

تشهد الجزائر ارتفاعًا متزايدًا في معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، مما يعكس تحديات هيكلية في سوق العمل والتكوين الأكاديمي. ويُعزى ذلك إلى ضعف التوافق بين قطاعي التعليم والتشغيل، حيث لا تزال الجامعات تركز بشكل أساسي على العلوم الإنسانية والاجتماعية، بينما يزداد الطلب في السوق على التخصصات العلمية والتكنولوجية. كما أن جمود المناهج الدراسية، التي تعتمد في أغلبها على الحفظ النظري بعيدًا عن التطبيق العملي، يُعيق قدرة الخريجين على إكتساب المهارات المطلوبة في بيئة العمل الحديثة. هذا الخلل يجعل حاملي الشهادات الجامعية يجدون صعوبة في دخول سوق العمل، خاصة مع تزايد عدد الخريجين سنويًا وتقلص فرص التوظيف المتاحة . (زكرياء و بوجمعة، 2019، صفحة 50)

كما يعاني سوق العمل من إختلالات في توزيع التخصصات، حيث تستمر الجامعات في تخريج أعداد كبيرة في مجالات لا تتناسب مع متطلبات التنمية الإقتصادية الراهنة. في ظل إنفتاح

البلاد على الإستثمارات الأجنبية ودخول شركات متعددة الجنسيات، أصبح هناك طلب متزايد على الكفاءات في الهندسة، التكنولوجيا، والإقتصاد، إلا أن غالبية الخريجين ما زالوا ينتمون إلى تخصصات تقليدية تفتقر إلى فرص توظيف واسعة. ونتيجة لهذا الواقع، يتجه عدد كبير من الخريجين إلى العمل في القطاع غير الرسمي، حيث يقبلون بوظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم الأكاديمية، سواء بأجور منخفضة أو في بيئات تفتقر إلى الإستقرار المهني (شيبي و محمد، 2008، الصفحات 2-15)

أيضا يبرز تفاوت ملحوظ في معدلات البطالة بين الجنسين، حيث تُعاني الخريجات الجامعيات من معدلات بطالة تفوق بثلاثة أضعاف نظيراتها لدى الذكور، مما يعكس عقبات إضافية تواجهها المرأة في سوق العمل. كما أن بعض المؤسسات تميل إلى تفضيل الأقدمية والخبرة على الشهادات الأكاديمية، مما يُقلل من فرص التوظيف بالنسبة للخريجين الجدد. هذا الواقع أدى إلى تراجع القيمة الإجتماعية للتعليم، حيث بات يُنظر إليه في بعض الأوساط على أنه استثمار غير مُجدٍ في ظل إرتفاع معدلات البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية، مما قد يؤثر على توجهات الأجيال القادمة نحو التعليم العالي. (بهليل ، 2016، صفحة 34)

2.4 آثار البطالة لدى خريجين الجامعة :

البطالة في صفوف خريجي الجامعات الجزائرية من أبرز التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تواجه البلاد. ففي عام 2023، بلغ عدد الخريجين العاطلين عن العمل حوالي 385,000، (العربي الجديد ، 2023) مما يعكس فجوة واضحة بين مخرجات التعليم العالي وإحتياجات سوق العمل . هذا الوضع أدى إلى تراجع قيمة الشهادات الجامعية، حيث أصبح الحصول على شهادة عليا لا يضمن بالضرورة فرصة عمل مناسبة، مما أثر سلبًا على نظرة المجتمع للتعليم العالي. (بن جيمة ، 2001، صفحة 87)

كما يضطر العديد من الخريجين الجامعيين إلى البحث عن فرص عمل خارج البلاد، فيما يُعرف بـ"هجرة الأدمغة". يُعزى ذلك إلى نقص الفرص الوظيفية الملائمة داخل الجزائر، مما يدفع الكفاءات الوطنية إلى الهجرة بحثًا عن بيئة تقدر مؤهلاتهم وتوفر لهم ظروف عمل ومعيشة أفضل.

هذا الواقع يؤثر سلبًا على روح المواطنة والانتماء لدى الشباب الجزائري. فالعزوف عن المشاركة في الإنتخابات والفعاليات الوطنية أصبح ملحوظًا بين فئة الشباب العاطلين عن العمل، حيث يشعرون بأن صوتهم لن يغير من واقعهم المعيشي شيئًا. هذا الانفصال التدريجي عن النظام القائم قد يؤدي إلى تنامي مشاعر الاغتراب وحتى المعارضة السلبية. (رمزي ، 1997، صفحة 232)

خلاصة الفصل

في الاخير يمكن القول أن ظاهرة البطالة لا تقتصر على كونها مشكلة اقتصادية فحسب، بل تمتد آثارها إلى أبعاد اجتماعية ونفسية تمس استقرار الأفراد والمجتمع. وفي ظل هذا الواقع، تُعد "منحة البطالة" خطوة استراتيجية اعتمدتها الدولة الجزائرية ضمن مقاربة تهدف إلى التخفيف من حدة البطالة، لا سيما في أوساط الشباب.

الفصل الثالث: عرض وتحليل وتفسير بيانات الدراسة ونتائجها

تمهيد:

أولا: الإجراءات المنهجية

1. مجالات الدراسة
2. منهج الدراسة
3. عينة الدراسة
4. أدوات جمع البيانات

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها

1. عرض البيانات وتفسيرها
2. نتائج الدراسة
3. توصيات الدراسة

تمهيد:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الميدانية التي تسعى إلى فهم الظواهر الاجتماعية من خلال معايشتها في الواقع ، إذ تمحور اهتمامنا حول انعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة ، وذلك عبر الاعتماد على أدوات بحث ميداني صممت خصيصا لقياس أبعاد الظاهرة وانعكاساتها كما يعيشها المستفيدون من هذه السياسة الاجتماعية.

وقد تم استخدام أداة بحثية (الاستبيان) كأداة لجمع البيانات الكمية من العينة المدروسة ، حيث شمل مجموعة من المحاور المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والتعليمية للمنحة ، ويسمح هذا التوجه الميداني باستخلاص نتائج واقعية تنبع من البيئة الاجتماعية الفعلية للمبحوثين و يضفي على الدراسة طابعا علميا يمكن من ربط النظرية بالتطبيق ، ومن تقديم مقترحات مبنية على معطيات ملموسة تعكس تفاعلات المستفيدين من السياسة الاجتماعية موضوع الدراسة .

أولا: الإجراءات المنهجية:

1. مجالات الدراسة:

إن البحوث الميدانية عادة ما تتطلب تحديد مجالات خاصة بها تتضمن تحديد الوقت والمكان المناسبين بالإضافة إلى تحديد البحث لإجراء الدراسة الميدانية ، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي:

1.1 المجال المكاني:

ويقصد به المجال الذي تمت في نطاقه الدراسة الميدانية ، وكانت بلدية بسكرة المكان الذي أجريت فيه هذه الدراسة ، التي تعد من أهم بلديات الجنوب الشرقي الجزائري و تمثل مقر ولاية بسكرة (الولاية رقم 07) ، تقع البلدية في موقع استراتيجي يجعل منها نقطة التقاء بين المناطق الشمالية و الجنوبية للبلاد وتعرف ببوابة الصحراء، تغطي بلدية بسكرة مساحة تقدر بحوالي 127.55 كلم مربع ، و يبلغ عدد سكانها 200 الف نسمة (احصائيات الديوان الوطني للإحصاء) ، تحدها من الشمال بلدية الوطاية و من الجنوب بلدية سيدي عقبة ، ومن الشرق بلدية شتمة و من الغرب بلدية الحاجب.

2.1 المجال الزمني:

ويقصد به الوقت الذي إستغرقته الدراسة ، أي الفترة التي قضاها الباحث في إجراء الدراسة الميدانية وقد انحصرت فترة الدراسة ما بين شهري أفريل وماي ، وقسمت إلى فترات زمنية حيث قمنا فيها ابتداء من الأسبوع الأول من شهر أفريل بتحضير و إعداد استمارة الدراسة تحت إشراف الدكتور المشرف عليها ، وفي الأسبوع الثاني من ذاتي الشهر تم تحكيمها من قبل مجموعة من الدكاترة لإعطاء الملاحظات عليها وتصحيحها ، وبعدها تم توزيعها على فئة المبحوثين المعنية بالدراسة ، و استمرت هذه العملية قرابة أسبوع تم فيه جمع وتفريغ الإستبيان ، وتم مواصلة العمل عليها حتى نهاية شهر أفريل ومنذ بداية شهر ماي تم قراءة وتحليل الجداول وإعداد نتائج الدراسة.

3.1 المجال البشري:

ويقصد به مجتمع البحث ، وقد حدد في دراستنا بفئة الخريجين الجامعيين المستفيدين من منحة البطالة ببلدية بسكرة وقدر عددهم ب 5746 خريج ، وهذا ما أفادته (الإحصائيات الأخيرة

بمديرية التشغيل لولاية بسكرة) في إطار المتابعة الشهرية لسيرورة منحة البطالة بولاية بسكرة والملاحق المحلية للتشغيل التابعة لها ،عن طريق مصلحة ترقية التشغيل والإدماج المهني من 2022/03/01 إلى غاية 2025/04/30 **(انظر الملحق رقم 1)**.

ولقد تم التواصل مع فئة قليلة منهم قدرت ب 69 مبحوث أي 69 خريج مستفيد من منحة البطالة.

2. منهج الدراسة:

يعد المنهج العلمي الأداة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في معالجة بحثه ، إذ يتيح له استكشاف الحقائق والإجابة عن التساؤلات التي يطرحها موضوع البحث ، ويمثل المنهج المسار المنظم الذي يسلكه الباحث بهدف الوصول إلى معطيات دقيقة وموثوقة ما يستلزم منه إختيار منهج يتماشى مع طبيعة الدراسة وخصوصية موضوعها.

وانطلاقا من طبيعة الموضوع الذي يتناول موضوع إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعات، تم إعتماد المنهج الوصفي كإطار منهجي للدراسة ، لما له فعالية في تحليل الظواهر الإجتماعية والإقتصادية من خلال رصدها كما في الواقع.

فالمنهج الوصفي: يعرف بكونه مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة ، ثم تنظيمها وتحليلها بدقة من أجل إستخلاص إستنتاجات من شأنها تفسير تلك الظاهرة او تعميم نتائجها (محمد سرحان،2015، صفحة 35).

وتم إعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة بإعتباره المنهج الأنسب لتحليل الظواهر الإجتماعية القائمة وفهم خصائصها كما هي في الواقع دون تدخل في توجيهها او التأثير عليها ، فالمنهج الوصفي لا يقتصر على وصف الظاهرة بل يتجاوز ذلك إلى تحليل العلاقات بين متغيراتها وتفسير أبعادها.

وفي إطار موضوع منحة البطالة وانعكاساتها على خريجي الجامعة تم توظيف المنهج الوصفي لرصد الوضعية الاجتماعية والتعليمية وحتى النفسية لهؤلاء الخريجين المستفيدين من منحة البطالة من خلال:

تحليل أثر المنحة على سلوكياتهم المهنية وإتجاهاتهم نحو سوق العمل، وفهم تصوراتهم الشخصية شأن المنحة ودورها في مستقبلهم الإجتماعي و الإقتصادي والتعليمي ، وكذا وصف

التغيرات التي طرأت على نمط حياة المبحوثين نتيجة الحصول على منحة البطالة سواء من حيث توجهاتهم نحو المبادرة الذاتية ومستوى طموحاتهم أو من خلال علاقتهم بسوق العمل.

إضافة إلى ذلك تحليل العلاقة بين المتغيرات مثل (الجنس ، التخصص ، سنة التخرج ، مدة الإستفادة من المنحة) وبين إنعكاس منحة البطالة في المجالات المختلفة (العمل ، الدراسة ، الاعتماد على الذات...) ويمكن هذا المنهج في إطاره الوصفي التحليلي من الوصول إلى قراءة علمية شاملة للظاهرة المدروسة (منحة البطالة وانعكاساتها على خريجي الجامعة) قائمة على المعطيات الواقعية الدقيقة وتؤسس لفهم سوسيولوجي يمكن البناء عليه في إتخاذ قرارات وسياسات أكثر نجاعة في المستقبل .

3. عينة الدراسة :

هي مجموعة جزئية من أفراد أو وحدات مجتمع الدراسة يتم إختيارها بطريقة منهجية ومحددة لتمثيل المجتمع الكلي تمثيلا موضوعيا، وتجرى عليها إجراءات البحث المختلفة بهدف تعميم النتائج المستخلصة على المجتمع بأكمله ، و يؤخذ بالإعتبار حجم العينة وتنوعها وطريقة إختيارها لما يضمن الصدق والثبات والحيادية في النتائج.

وتستخدم العينة عندما يتعذر او يصعب دراسة جميع مفردات المجتمع بسبب إعتبارات زمنية او مادية او لوجستية ، ولقد تم أخذ العينة القصدية حيث يعتمد فيها على إختيار أفراد العينة بشكل متعمد ومقصود بناء على معرفة مسبقة بخصائصهم أو خبراتهم أو أدوارهم ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث ، ويستند هذا النوع من العينات إلى إفتراض ان الأفراد المختارين يمتلكون المعلومات او الخبرات التي تسهم في تحقيق أهداف الدراسة (بحوش عمار، 2019، ص68) ولقد اعتمدنا في دراستنا العينة القصدية المتمثلة في 69 شخص من الخريجين الجامعيين المستفيدين من منحة البطالة ، ولقد تم التعرف والتواصل معهم بمساعدة الزوج والابن بحكم معرفتهم لعدد كبير من أفراد مجتمع البحث بالإضافة إلى الاخت كونها مستفيدة هي الاخرى من منحة البطالة ، بالإضافة إلى التعاون الكبير من قبل أصدقاء العمل في الوصول إلى المبحوثين والتواصل معهم.

واثناء اختيارنا لحجم العينة تم مراعاة عدة خصائص :

- ان تضم العينة أفراد من الجنسين.
- إقتصرت العينة على فئة المتخرجين المستفيدين من منحة البطالة في بلدية بسكرة والذين لا يعملون (حتى و ان وجدنا منهم اقلية تعمل كانت تزاول نشاطها في قطاع غير رسمي).
- يتراوح السن من 22 إلى غاية 40 سنة.

4. أدوات جمع البيانات:

تعد أدوات جمع البيانات من المقومات الاساسية لإنجاز أي دراسة علمية تهدف إلى فهم وتحليل و تفسير الظواهر المدروسة ولتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة يستعين الباحث بمجموعة من الوسائل المنهجية تعرف بأدوات البحث العلمي ، وتشير هذه الأدوات إلى مختلف الوسائل والأساليب و الإجراءات التي يعتمد عليها الباحث في عملية جمع المعلومات المرتبطة بموضوع دراسته ، وذلك تمهيدا لتحليلها بشكل منهجي يساعد في الوصول إلى إستنتاجات علمية دقيقة تسهم في تفسير الظاهرة محل البحث.

وفي بحثنا هذا استعنا على اداة الاستمارة والتي هي عبارة عن نموذج يضم مجموعة اسئلة توجه إلى المبحوثين من اجل الحصول على معلومات حول موضوع الدراسة يتم ملئها مباشرة من طرف المبحوث وقد ترسل عن طريق البريد وتسمى الإستبيان البريدي (حامد ، 2008 ، صفحة 131) وعرفها ريحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم بانها أداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إستمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي.

وفي هذه الدراسة تم تصميم الإستمارة ، وكانت ورقية حيث قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف حيث قام بإعادة ترتيب الأسئلة وحذف بعضها أي تصحيحها ، بناء على توجيهاته ونصائحه ثم عرضت على المحكمين لتقديم آرائهم **(انظر الملحق رقم 2)** واخيرا تم اعدادها في شكلها النهائي **(انظر الملحق رقم 3)** وقد تضمن 22 سؤال وانقسمت إلى ثلاث محاور كالتالي: **المحور الاول:** تضمن 6 اسئلة تدور حول البيانات العامة عن المبحوثين مثل : السن ، الحالة المدنية و المستوى التعليمي.

المحور الثاني: تضمن 8 اسئلة تتعلق بانعكاسات منحة البطالة عن البحث عن العمل.

المحور الثالث: تضمن 8 اسئلة تتعلق بانعكاسات منحة البطالة على مواصلة الدراسة.

وفيما يخص شكل الأسئلة فقد تنوعت من حيث طريقة او طبيعة صياغتها ومن حيث انواع الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة نجد السؤال المغلق والسؤال المفتوح .

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها:

1. عرض البيانات وتفسيرها: سوف نحاول من خلال هذا الجزء تحليل البيانات المستقاة من إجابات عينة الدراسة من الإستبيانات التي تم توزيعها.

1.1 عرض بيانات المحور الأول: البيانات الشخصية: نقوم من خلال هذا العنصر بوصف عينة الدراسة من خلال التطرق إلى مميزات الشخصية لها من حيث الجنس والتخصص والمستوى التعليمي

الجدول رقم (1): يوضح الجدول توزيع المبحوثين على اساس متغير الجنس :

الاحتمالات	التكرار	النسب%
ذكر	32	%46.4
انثى	37	%53.6
المجموع	69	%100

يوضح الجدول رقم (1) : نسبة توزيع المبحوثين حول متغير الجنس، حيث بلغت نسبة الإناث 53.6% اي ما يعادل 37 انثى ، بينما تقابلها نسبة 46.4% للذكور اي ما يعادل 32 ذكر وهذا من اصل 69 فردا ، حيث نلاحظ ان نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور بفارق طفيف يقدر ب 5 أفراد ، وهذا يتماشى مع الإحصائيات الوطنية الحديثة التي تؤكد أن عدد الإناث في التعليم العالي بالجزائر يفوق عدد الذكور ، حيث تمثل الطالبات الجامعيات 63% من إجمالي الطلبة المسجلين في السنة الجامعية 2025/2024 اي ما يعادل 938.673 طالبة من أصل 1.530.230طالب (منشورا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2025) وهذا التفاوت جاري على باقي السنوات الأخرى أيضا.

ويفسر هذا بأن البطالة تمثل عائقا أمام إستقرار الخريجات بعد التخرج خاصة فيما يتعلق بتكوين الأسرة او الزواج ،حيث يعد الزواج من رجل عامل ذو مهنة مؤمنة سببا في فقدان الخريجة المستفيدة من منحة البطالة حقها في الاستفادة من المنحة نظرا لأن أحد شروط الحصول على المنحة في الجزائر هو عدم وجود مصدر دخل ثابت او تأمين إجتماعي سواء للمستفيد أو زوجته ، وهذا ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 17 فيفري 2022 ، الذي يحدد

كيفيات ومبلغ منحة البطالة في الجزائر، حيث يشترط على المستفيد من المنحة هو أو زوجه يتوفر على أي دخل مهما كانت طبيعته وهو ما قد يؤثر على قرارات بعض الخريجات بخصوص توقيت الزواج او إختيار الشريك ، ومع ذلك تبقى فرصتها أكبر في الإستقرار العائلي مقارنة بالذكور ، إضافة إلى أن الإناث قد يقبلن على وظائف ذات أجور ضئيلة وحتى خارج ميادين تخصصاتهم.

أما نسبة الذكور فهي رغم كونها أقل إلا أنها تمثل شريحة مهمة أيضا خاصة أن الشباب الذكور ينظر إليهم أنهم مطالبون لإعالة الأسرة ما يجعل من البطالة عامل ضغط إجتماعي وإقتصادي بالنسبة لهم ولذا يتوجهون إلى الأعمال الحرة بدلا من الوظائف كحل بديل.

وعموما إن التفوق العددي للإناث ضمن عينة الدراسة يعكس تحولات واضحة في المجتمع الجزائري.

حيث أصبحت المرأة الجامعية أكثر حضورا في التعليم العالي ولكن ذلك لا يقابله دائما إندماج فعال في سوق العمل ، ويبرز هذا الواقع تزايد معاناة الخريجات وتأخر الزواج مما يجعلها أكثر إرتباطا ببرامج الدعم الإجتماعي كمنحة البطالة.

وفي المقابل تكشف نسبة الذكور معاناة موازية لكنها تحمل طابعا إجتماعيا مختلفا مرتبطا بالإعالة والضغط المجتمعي وعليه يوفر لنا هذا التحليل من حيث الجنس فهم أكثر لمضمون الظاهرة و إنعكاساتها لكل من الفئتين.

الجدول رقم (2): يوضح توزيع المبحوثين على اساس متغير الفئة العمرية :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
[26-22]	18	%26.09
[31-27]	21	%30.43
[36-32]	16	%23.19
[40-37]	14	%20.29

يوضح الجدول رقم (2): توزيع المبحوثين حسب الفئة العمرية إلى أربع فئات : تغطي الفترة القانونية للإستفادة من منحة البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات والتي تمتد إلى سن الأربعين كما نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 22-70 الصادر في 10 فبراير 2022.

وعليه لاحظنا أن أعلى نسبة عمرية للمبحوثين تمركزت في الفئة العمرية [27-31] بنسبة 30.43% ما يعادل 21 فرد من المجموع 69 ، وهي تمثل فئة المبحوثين الذين تجاوزوا سنوات التخرج الأولى دون الإندماج الفعلي في سوق العمل مما جعلها تعتمد على منحة البطالة بشكل كبير. وتليها الفئة العمرية من [22-26] بنسبة 26.09% حيث تمثل فئة حديثي التخرج الذين يتميزون بقوة الدافعية للبحث عن العمل ، إلا أن نسبتها لم تكن الأعلى وهذا ما نفسره بوجود بدائل مؤقتة لدى هاته الفئة مثل مواصلة الدراسات العليا –التكوين- الإنخراط في أنشطة إقتصادية غير رسمية قبل التوجه إلى الإستفادة من المنحة.

وفي المرتبة الثالثة تليها الفئة العمرية الممتدة من [32-36] المتمثلة بنسبة 23.19% ، وهذه النسبة تعتبر متوسطة مقارنة بباقي الفئات ، وهذه الوضعية تعكس إستمرار البطالة حيث نجد عدد معتبر من خريجي الجامعات لا يزالون خارج سوق العمل . فهي تمثل مرحلة حرجة لهم حيث لم تعد ضمن فئة الشباب حديثي التخرج ولا تحضي بأولوية نسبية في بعض برامج التشغيل ، وفي نفس الوقت لم تصل إلى سن الخروج من الإستفادة من منحة البطالة ، خاصة في ظل تصاعد متطلبات سوق العمل وتفضيل المؤسسات التوظيف في الفئات الأصغر سنا.

كما يمكن أن هذه الفئة قد إستنفذت مختلف الآليات التقليدية للبحث عن العمل مما يجعل منحة البطالة وسيلة دعم مؤقتة دون أفق مهني واضح.

وأخيرا الفئة العمرية من [37-40] ممثلة بنسبة 20.29% ما يعادل 14 فردا من أصل 69 ، وهي أقل نسبة مقارنة بالنسب الأخرى ويمكن تفسير هذا الإنخفاض في طبيعة هذه المرحلة العمرية بحد ذاته ، ففي هاته السن قد يكون الفرد قد قطع شوطا زمنيا طويلا منذ تخرجه ما يجعله في الغالب قد توجه إلى مسار مهني خاص به سواء من خلال التوظيف في القطاع العام أو الخاص ، أو من خلال الإندماج في أنشطة غير رسمية او حتى الهجرة والعمل الحر ، وبالتالي

يكون قد إستقر عائليا وإجتماعيا مما ينعكس على إنخفاض تفاعله مع منحة البطالة مع الفئات الاصغر سنا.

من خلال تحليل الفئات العمرية للمبحوثين المستفيدين أو المعنيين بمنحة البطالة ، يتضح أن ظاهرة البطالة لا تقتصر على فئة عمرية محددة بل تمتد عبر مراحل متعددة بعد التخرج مع تباين في الدوافع و الظروف حسب كل فئة.

أظهرت نتائج دراستي أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلا بين المستفيدين من منحة البطالة تتراوح بين [22–36] سنة بنسبة تصل إلى 86.5% وهذا ما يتوافق مع ما وجدته في الدراسات: دراسة بن مهدي عدالة 2024 " سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر 2024" التي بينت أن غالبية المستفيدين ينتمون إلى الفئة العمرية [25–34] سنة بنسبة تقارب 55% ، وهذا ما أكدته أيضا دراسة بوقرة زينب " إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعات 2022" ودراسة " البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر 2008" ، نفس التوجه ، ما يعزز من صحة إستهداف المنحة لهذه الفئة الشبابية النشيطة .

الجدول رقم (3): يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
متزوج	24	%34.8
اعزب	39	%56.5
مطلق	6	%8.7
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول رقم (3) نلاحظ ان اعلى نسبة تمثلت في فئة المبحوثين العزاب حيث قدرت ب 56.5% وهي نسبة تمثل اكثر من نصف المبحوثين ، وهو أمر متوقع بالنظر إلى كون أغلب المستفيدين من منحة البطالة هم من فئة الشباب الذين لم يدخلو بعد في التزامات أسرية، كما أن البطالة نفسها قد تكون عاملا مانعا في تكوين أسرة بسبب غياب الإستقرار المالي والإجتماعي ما يعكس علاقة تفاعلية بين الوضع العائلي والوضع المهني.

ثم تليها نسبة المبحوثين المتزوجين والتي قدرت 34.8% وهي نسبة معتبرة قد تعكس عدم الإستقرار المالي للأسرة وعدم قدرتها على سد إحتياجاتها اليومية ،أو مجرد الرغبة في الإستفادة من الدعم الإجتماعي المقدم من طرف الدولة.

وأخيرا تليها فئة المطلقين بنسبة 8.7% وهي تمثل أقل الفئات نسبة وهذا راجع عن الاستغناء عن منحة البطالة والبحث عن موارد مالية أكثر إستقرارا وضمانا ، خاصة بالنسبة للمرأة وفي بعض الأحيان قد تكون دخلا متنظما يضمن تسديد نفقات الاولاد.

وعموما نسبة المطلقين المنخفضة لا تعني بالضرورة قلة عددهم الفعلي من فئة العاطلين عن العمل ، بل تشير إلى إنسحابهم من المنظومة الرسمية للدعم (منحة البطالة) مقابل الإعتماد على شبكات التضامن العائلي أو مصادر الدخل البديلة والدائمة في الوقت نفسه.

ولقد وجدنا في دراستنا أن أغلب المستفيدين (أعزب) بنسبة 56.5% وهو ما يتطابق مع نتائج دراسة الباحثة بوقرة زينب (2022) ، التي أظهرت نسبة 60% من العزاب وهذا ما يؤكد على إعتماد فئة الشباب الغير متزوجين بشكل أكبر على منحة البطالة في توفير الدعم المالي .

الجدول رقم (4): جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير الشهادة المتحصل عليها :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
لسانس	40	%58
ماستر	26	%37.7
دكتوراه	3	%4.3
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن فئة حاملي شهادة لسانس إحتلت المرتبة الاولى بنسبة 58% وهو ما يعكس الواقع العام في الجزائر حيث تعتبر شهادة لسانس المستوى الأكثر شيوعا بعد تطبيق نظام LMD حيث نجد مجموعة كبيرة من الخريجين عاطلين عن العمل ، وهذا يشير إلى تشبع السوق بهذه الفئة ، بالإضافة إلى تطلعات سوق العمل إلى مستويات أعلى ، في

حين أن هذه الفئة إختارت عدم مواصلة الدراسة أو التكوين لأسباب متعددة فرضت عليهم هذا القرار حيث يعد التحاق المستفيد بالدراسة أو التكوين سببا مباشرا لإلغاء منحة البطالة، باعتبار أن الإستفادة منها مشروطة بكون المعني غير متمدرس ولا يتابع أي تكوين ، وهذا كما نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 لسنة 2022 ، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،وكذلك خصوصا إذا كان الإستمرار في الدراسة يتطلب موارد لا يقدر الشخص على توفيرها ، إضافة إلى ذلك قد يشعر الخريجون أن الشهادة الجامعية (لسانس) كافية لتحقيق أهدافهم المهنية وأن الوقت والجهد وتكاليف المبذولين في الدراسات العليا قد لا يضيفون قيمة حقيقية في ظل التغيرات السريعة في سوق العمل.

وتليها مباشرة فئة الماستر بنسبة 37.7% وهي نسبة معتبرة تشير أيضا إلى مجموعة من الخريجين الغير مندمجين في العمل رغم توفرهم على شهادات أعلى ، وهذا راجع إلى عدم قدرة سوق العمل على تغطية هذه النسبة من الخريجين ، او إيجاد وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم ، ففي العديد من القطاعات لا توجد وظائف كافية تستوعب العدد المتزايد من حاملي شهادات الماستر مما يؤدي إلى بطالة مقنعة (وهذا ما أشرنا اليه في الجانب النظري من المذكرة في عنصر انواع البطالة) ، او إضطرار بعضهم لقبول وظائف لا تتطلب هذا المستوى من التعليم ، وهذا يعكس التفاوت في التنسيق بين التعليم العالي وسوق العمل.

وآخر فئة هي حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 4.3% فبالرغم من أنها النسبة الأدنى في العينة إلا أنها تعكس واقع سلبي لهذه الفئة باعتبارها أعلى درجة علمية تمنحها الجامعة الجزائرية، وقد ترجع إلى محدودية مناصب الشغل في الجامعة من جهة وغياب بدائل مهنية واضحة خارج القطاع الاكاديمي لهذه الشهادة من جهة اخرى.

وعموما إن نسب توزيع الشهادات تبرز أن البطالة لا تقتصر على ذوي المؤهلات الدنيا ، بل تمتد لتشمل فئات ذوي التكوين العالي ، ما يشير إلى وجود فجوة واضحة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل.

كما أن إستمرار الإعتماد على المنحة في مختلف مستويات التحصيل العلمي يسلط الضوء على محدودية فعالية الشهادات الجامعية في ضمان الإدماج المهني.

تشير بياناتي إلى أن أكثرية المستفيدين يحملون شهادة ليسانس بنسبة 58% ، يليهم حاملو الماستر بنسبة 37.7% ، هذه النتائج تقارب تلك التي قدمتها الباحثة فاطمة عبدلي (2008) و الباحثة بوقرة زينب (2022) ، حيث كانت شهادات ليسانس هي الأكثر تمثيلا ، مما يؤكد أن منحة البطالة تستهدف بشكل رئيسي حملة هذه الشهادات .

الجدول رقم (5): جدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس التخصص الجامعي:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
التخصصات العلمية	21	%30.43
التخصصات الادبية و الاجتماعية	37	%53.63
التخصصات التقنية و التطبيقية	11	%15.94
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ ان أكبر نسبة كانت للمبحوثين المتحصلين على تخصصات أدبية وإجتماعية قدرت بـ 53.63% وهي تمثل أكثر من نصف مبحوثي أفراد العينة إذ تغير عن الطابع النظري الغالب على التكوين الجامعي في الجزائر ، كما تشير إلى أن معظم المستفيدين من منحة البطالة من خريجي تخصصات يصعب إدماجها بسهولة في سوق العمل نظرا لضعف الطلب عليها ، وهذا ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من المذكرة.

وتليها نسبة المبحوثين المتحصلين على شهادات ذات تخصصات علمية بنسبة معتبرة تقدر بـ 30.43% ، وهذا ما يدل على أن حتى التخصصات العلمية تواجه صعوبات في التوظيف أما بسبب التخصص الدقيق أو بسبب ضعف البنية الاقتصادية و البحثية القادرة على إستيعاب هذه الكفاءات.

وفي الأخير تليها التخصصات التقنية والتطبيقية بنسبة 15.94% وهي تمثل النسبة الأقل في العينة و غالبا ما ترتبط هذه التخصصات بفرص التشغيل أسرع ، خاصة في المهن اليدوية

او المجالات الصناعية ، وقد تعكس هذه النسبة المنخفضة إلى توجه بعض خريجيها إلى العمل في القطاع غير رسمي أو الهجرة المهنية ، مما يقلل من تمثيلهم ضمن فئة الباحثين عن منحة البطالة ، كما قد تعكس هذه النسبة نقص في الربط بين التكوين التقني وسوق الشغل ، مما يحول دون تحقيق الإندماج المهني المطلوب حتى ضمن المجالات التي يفترض أنها عملية وهذا ما أشارت إليه الدراسة السابقة للدكتورة فاطمة عبدلي في دراستها (دراسة البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر: دراسة ميدانية لمديرية التشغيل لولاية البليدة).

أظهر تحليلي أن 53.63% من المستفيدين من منحة البطالة ينتمون إلى التخصصات الأدبية و الإجتماعية ، بينما التخصصات العلمية و التطبيقية النسب المتبقية ، وهذا ما يتماشى مع ما توصلت إليه الدراسات الثلاث السابقة والتي بينت ضعف فرص الإدماج المهني لتخصصات العلوم الإجتماعية مقارنة بالتخصصات الأخرى .

الجدول رقم (6): جدول يوضح توزيع المبحوثين حسب متغير سنة التخرج :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
قبل 2010	6	%8.7
[2010-2014]	14	%20.3
[2015-2019]	29	%42
[2020-2024]	20	%29
المجموع	69	%100

نلاحظ من خلال تحليلنا للجدول أعلاه أن أكبر نسبة من الخريجين المستفيدين من منحة البطالة على أساس سنة التخرج قدرت بـ 42% وذلك خلال الفترة من 2015-2019 وهذا ما يشير إلى عدم اندماجهم في سوق العمل لأكثر من 12 سنة ، وهذا يعني وجود أزمة فعلية للبطالة ، و باستحداث منحة البطالة في سنة 2021 التي أقر بها رئيس الجمهورية الجزائرية وفقا للمرسوم (التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 2022 والذي نشر في العدد 11 من الجريدة الرسمية) ، كانت بمثابة دعم مالي في فترة البحث عن العمل.

وثاني نسبة قدرت ب 29% مثلتها فئة المتخرجين سنة 2020-2024 وهي فئة حديثة التخرج مقارنة مع الفئة الأولى ، كان لها الحظ الأوفر في التحصل على منحة البطالة بإعتبار أن هذه الآلية المستحدثة من طرف الدول جاءت تتزامن مع فترة تخرجهم ، فكانت الخيار الأول لهذه الفئة بدلا من مواصلة الجهود في البحث عن عمل مناسب.

وثالث نسبة كانت لدى خريجي سنة 2010-2014 بنسبة 20.3% اي ما يعادل 10 سنوات بدون عمل تقريبا ، وهي فترة لا يستهان بها وتعتبر مرهقة ماديا ومعنويا في فترة البحث عن العمل وتم فيها إستغلال منحة البطالة كبديل يلبي إحتياجاتهم المادية ويغطي جانب من الأعباء المادية لديهم.

وآخر نسبة كانت عند الخريجين الذين إستفادوا من منحة البطالة في سنوات قبل 2010 بنسبة 8.7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى ، نظرا لأن هذه الفئة قد تكون إستفادت من مناصب وظيفية لطول فترة التخرج ومدة إستحداث المنحة.

ومن خلال هذه التحاليل نلاحظ أن هذا التوزيع للمبحوثين المستفيدين من منحة البطالة حسب متغير سنة التخرج يعكس تنوعا زمنيا في سنوات التخرج ضمن العينة وهذا ما يوحي بوجود ظاهرة البطالة على مدار السنوات و أنها طالما كانت عائقا ماديا ونفسيا لدى الشباب وخاصة المتخرجين .

2.1 عرض بيانات المحور الأول: انعكاسات منحة البطالة على البحث عن العمل:

الجدول رقم (7): جدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس وجود علاقة التخصص بعدم الحصول على عمل :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	38	%55.1
لا	31	%44.9
المجموع	69	%100

من الجدول أعلاه توزيع المبحوثين على أساس وجود علاقة بين التخصص وعدم الحصول على عمل حيث بلغ عدد المجيبين بنعم 55.1% من أصل العينة، وهذا يعني بإقرار وجود علاقة

بين التخصص وعدم الحصول على فرصة عمل وقد تكون هذه العلاقة راجعة إلى عدة عوامل منها عدم توافق التخصصات مع متطلبات سوق العمل و ضعف التكوين العملي والميداني في العديد من التخصصات وتكدس الخريجين في تخصصات محددة ، وكذا غياب الإرشاد المهني للطلبة الجامعيين للحصول على معلومات دقيقة حول التخصصات المطلوبة والمتاحة في سوق العمل ، مما يؤدي إلى إختيارات دراسية قد لا تكون ملائمة للواقع المهني ، وهذا ما تطرقنا اليه في الجانب النظري.

في حين تجد نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ: لا قدرت ب 44.9% من أصل العينة، وهذا ما يعني عدم وجود علاقة بين التخصص الجامعي و البطالة ، حيث رجح المبحوثين أن البطالة بين خريجي الجامعة لا تعود بالضرورة إلى التخصص الجامعي بل قد تعود إلى أسباب اخرى مثل عدم التنسيق بين الجامعات وسوق العمل أي أن وجود المشكلة لا تتعلق فقط بنوع التخصص الجامعي ، بل بعدم قدرة السوق على إستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين سنويا ، وهذا ما شهدته الجزائر من توسع كبير في منظومة التعليم العالي مما أدى إلى زيادة الخريجين ومع ذلك لم يواكب سوق العمل هذا التوسع ، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.

الجدول رقم (8): الجدول يوضح توزيع المبحوثين على اساس متغير البحث عن العمل قبل الحصول على منحة البطالة :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	62	%89.9
لا	7	%10.1
المجموع	69	%100

من خلال تحليلنا و قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المبحوثين على أساس إستمرارهم في البحث عن العمل قبل الحصول على منحة البطالة وصلت إلى 89.9% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع عدد المبحوثين الذين أجابوا بعدم إستمرارهم في البحث عن العمل قبل الإستفادة من المنحة وقدرت نسبتهم بـ: 10.1% مما يدل على حرص غالبية المبحوثين على إيجاد وظيفة قبل

اللجوء إلى الدعم المالي ، وهذا ما أشرنا إليه في تحليلنا للجدول رقم (6) الخاص بتوزيع المبحوثين حسب متغير سنة التخرج ، خصوصا أن غالبية المتخرجين القدامى قد يكونوا إستفادوا من برامج تشغيل سابقة أو عقود ما قبل التشغيل مما يؤثر على أهليتهم الحالية على الحصول على منحة البطالة ، أو أنهم إستفادوا من فرص عمل تحول بينهم وبين الحصول على المنحة.

إضافة إلى ذلك تفسر هذه الدلالة الاحصائية المرتفعة نسبة الخريجين الذين إستمروا في البحث عن العمل قبل الحصول على منحة البطالة ، قد يكون أنهم لم يجدوا عملا رغم بحثهم الجاد و المستمر بسبب عدم توافق التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل، او الإعتماد على العقود المؤقتة بالنسبة لبعض الهيئات والمؤسسات التي تعتمد على هذه الآلية في التوظيف مما يزيد من عمليات البطالة المقنعة أو المؤقتة و يؤثر سلبا على إستقرار العمالة.

ضف إلى ذلك النقص في التمويل الذي تعانيه المشاريع في الجزائر مما يؤثر في سوق العمل بشكل عام و يزيد من البطالة بسبب ما تشهده هذه المشروعات من أزمات تؤدي إلى الإستغناء عن اليد العاملة (تسريح العمال في بعض المصانع) . اما بالنسبة لإعتماد بعض الأفراد على المنحة كمصدر دعم مؤقت مثلت نسبة 10.1% دون بذل جهد مسبق للإندماج في سوق العمل ، قد يعود إلى ظروف شخصية أو إجتماعية مختلفة ، أو أن صعوبة العثور على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم ، وقد يكون لديهم أيضا روح الإتكالية ويعتمدون على مصادر مالية خاصة وهذا ما أشارت إليه نتائج الدراسة السابقة للدكتور بن مهدي عدالة . أطروحة دكتوراه سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر .

جدول رقم (9): يوضح توزيع المبحوثين على اساس قدرة منحة البطالة على تغطية احتياجاتهم اليومية :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%	الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	32	%46.4	نعم	27	%71.87
			لا	5	%28.13
لا	37	%53.6			
المجموع	69	%100		32	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن الذين أجابوا بلا كانت نسبتهم 53.6% وهي نسبة تمثل أغلبية المبحوثين ، حيث عبروا عن عدم قدرة منحة البطالة على تغطية حاجاتهم اليومية خاصة للمبحوثين المتزوجين نظرا لمسؤولياتهم الكبيرة إتجاه الأسرة ، في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن وهذا ما تم الإشارة إليه في الجدول رقم (3) الخاص بتوزيع المبحوثين حسب متغير الحالة العائلية والذين قدرت نسبتهم بـ: 34.8% متزوج.

أما نسبة المبحوثين الذين أقروا بقدرة منحة البطالة على تلبية إحتياجاتهم اليومية قدرت بـ: 46.4% وهي نسبة معتبرة يمكن تفسيرها بطبيعة المبحوثين ، حيث أنه من المنطق أن يكون أغلبهم عزاب و بالتالي مسؤولياتهم تكون محدودة مقارنة بالمتزوجين ، بما يمكن أن يدل على التأقلم مع الحد الأدنى للمعيشة ، حيث يضطر البعض إلى خفض نفقاته والتكيف مع الإمكانيات المتاحة في ظل غياب بدائل أخرى .

تكشف هذه النتائج عن إنقسام في تقييم مدى قدرة منحة البطالة على ترقية الإحتياجات اليومية ما يعكس الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمبحوثين ، فيراها البعض مساعدة مؤقتة يمكن أن تضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة ويراها الاخرون غير كافية لتلبية إحتياجاتهم.

وفي تحليلنا لســـؤال المبحوثين الذين أجابوا بنعم على أن الحصـــول على منحة البطالة يخفض رغبتهم في البحث عن العمل بعد الحصول عليها جاءت نسبة 71.87% أكدوا إنخفاض الرغبة في إنخفاض عملية البحث عن العمل وهذا من أصل 32 مبحوث كما ذكر سابقا.

وهذا دلالة على أن الحصـول على المنحة يعطي بعض الإسـتقرار النفسـي والأمان بوجود مورد مالي يسد أبسط الحاجات اليومية ، وبالتالي تدفعهم إلى التأجيل والتوقف عن البحث الجاد عن العمل ، و قد تعود إلى الإحباط النفسي لوعيه بعدم الحصول على فرصـة عمل مناسبة في ظل ظروف سوق العمل الحالية.

أما نسبة المبحوثين الذين أقروا بعدم تأثير المنحة على عملية البحث عن العمل قدرت بـ: 28.16 % من أصل 32 مبحوث وهي نسبة ضئيلة تشير إلى وجود مبحوثين مزالو يحافظون على طموحهم المهني ويسـعون إلى تحسين أوضـاعهم رغم حصـولهم على منحة البطالة ، وهذا أيضـا ما أشـارت إليه دراسـة سـابقة في أطروحة دكتوراه للباحثة زينب بو قرة (انعكاسـات منحة البطالة على خريجي الجامعات–عينة من حاملي شهادة ليسانس لولاية سطيف).

أشـرت نتائج دراسـتنا إلى أن 53.6% من المسـتفيدين يرون أن منحة البطالة لا تغطي إحتياجاتهم اليومية ، وهو ما يدعم ما توصـــل إليه الباحث بن مهدي عدالة (2024) و الباحثة بوقرة زينب (2022) حول عدم كفاية المنحة لتلبية الحاجات اليومية ، ما يشـــير إلى محدودية تأثيرها الإقتصادي.

كما أن 71.87% من المستفيدين أقروا بقلة الرغبة في البحث عن عمل بعد الإستفادة من المنحة ، وهذا ما يتطابق مع نتائج الدراسـة السـابقة التي أشـارت إلى تأثير سـلبي للمنحة على حافز البحث عن عمل حيث بلغت هذه النسـبة في دراسـة الباحث بن مهدي عدالة (2024) و الباحثة بوقرة زينب (2022) حوالي [60–65%] .

الجدول رقم (10): الجدول يوضـــح توزيع المبحوثين على اســـاس ممارســـة عمل ســـابق قبل الاستفادة من منحة البطالة :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	24	%34.8
لا	45	%65.2
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا لهذا الجدول نلاحظ أن نسبة 65.2% هي الفئة الأغلبية من المبحوثين الذين لم يمارسوا أي عمل سابق قبل الإستفادة من منحة البطالة ، وهذا راجع لصعوبة الإندماج في سوق العمل بسبب الخبرة او غياب فرص ملائمة لتخصصاتهم ، وعدم القدرة على الخوض في مشاريع خاصة والتي تستلزم موارد مالية لتمويلها بالإضافة إلى محدودية مكاتب التشغيل او أليات التوجيه المهني ، اذ ولمعرفة الأسباب وجدنا انه وفي إطار تحليل السؤال المفتوح والمركب المتعلق بما إذا كان المبحوثون قد توقفوا عن العمل بعد حصولهم على منحة البطالة ، كشفت الإجابات عن تنوع دلالي يعكس تفاوتا في المواقف وسياقات الفردية ،وهذا التحليل ما يؤيد النتائج التي توصلت إليها الباحثة فاطمة عبدلي (2008) والباحثة بوقرة زينب (2022) حيث سجلتا نسبا متقاربة مما يؤكد أن المنحة موجهة بشكل رئيسي للعاطلين الجدد.

فبالنسبة لمن توقفوا عن العمل بعد الاستفادة من منحة البطالة فقد تكررت مبرراتهم حول ضعف الأجور مقارنة بقيمة المنحة ما جعلهم يفضلون الإعتماد على الأخيرة بدلا من مواصلة العمل بشروط غير عادلة إضافة إلى ذلك سوء ظروف العمل من غياب التأمين وعدم الإستقرار والمعاملة الغير لائقة ، وهو ما جعل منحة البطالة بالنسبة لهم خيارا أكثر أمانا نفسيا وإجتماعيا، ضف إلى ذلك التقيد بشروط الإستفادة منها التي تمنع الجمع بينها وبين دخل آخر (وهذا ما ورد في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022) ما دفع البعض إلى التوقف تجنبا لفقدان الدعم.

اما من استمروا في العمل بالتوازي مع الإستفادة من المنحة فقد عبروا عن دوافعهم للحاجة الملحة لدخل اضافي ، اذ أشار العديد منهم أن منحة البطالة لا تكفي لتغطية حاجاتهم المعيشية فاضطروا لممارسة أعمال حرة او مؤقتة أو حتى في قطاع غير رسمي ، كما عبرت عليه نسبة 34.8% من المبحوثين من اصل العينة.

الجدول رقم (11):جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس انخفاض عدد الطلبات أو السير الذاتية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	46	%66.7
لا	23	%33.3
المجموع	69	%100

يبين هذا الجدول توزيع المبحوثين على أساس إنخفاض عدد الطلبات أو السير الذاتية بعد الحصول على منحة البطالة حيث نجد نسبة 66.7% أقروا بانخفاض تقديم الطلبات وسير الذاتية بعد الحصول على منحة البطالة ، وهذا كما أشرنا اليه في جدول (9) الذي يمثل توزيع المبحوثين على أساس قلة الرغبة في البحث عن العمل ، وأن الحصول على المنحة يحقق نوعا من الإستقرار النفسي والمالي ، وأن هناك صعوبة في الإندماج في سوق العمل ، ونلاحظ أن هناك توافق بين ضعف الرغبة في البحث عن العمل وإنخفاض في تقديم السير الذاتية ، فكلا النسبتين عبرت عن تراجع بالمستوى النفسي (الرغبة) والسلوكي الفعلي وهذا الإرتباط يدل على أن منحة البطالة تلعب دورا مزدوجا ، فهي توفر الحماية الاجتماعية لكنها قد تضعف الدافع الذاتي نحو التشغيل.

أما بالنسبة للذين أقروا بعدم إنخفاض تقديم السير الذاتية قدرت نسبتهم ب 33.3% وهذا تفسير بأن هذه الفئة أكثر وعيا بأن منحة البطالة ليست بديلا عن العمل ، بل دعم مؤقت أو أنه لديهم دوافع شخصية أو إقتصادية أكبر للبحث عن إستقرار مهني حقيقي.

من خلال نتائج هذا الجدول لوحظ أن النتائج المتحصل عليها تتوافق مع دراسة الباحثة فاطمة عبدلي (2008) حيث بينت أن نسبة 21% من الشباب المستفيدين من برامج دعم التشغيل، عبروا عن وجود تأثير سلبي لتلك البرامج على فرصهم في الاندماج المهني ، وهي نسبة أقل لكنها تعكس نفس الإتجاه لدى فئة معتبرة .

وكذلك ما توافق مع نتائج دراسة الباحثة بوقرة زينب (2022) حول إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعات بولاية سطيف أن قرابة 60% من المبحوثين عبروا عن تراجع في حماسهم للبحث عن العمل بعد الحصول على المنحة ، وهي نسبة متقاربة بشكل كبير مع النتيجة الحالية المتوصل إليها .

الجدول رقم (12): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس تفضيل الإنتظار للحصول على فرصة عمل أفضل بفضل منحة البطالة :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	53	%76.81
لا	16	%23.19
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه تبين لنا ان 76.81% من المبحوثين يفضلون الإنتظار للحصول على فرصة عمل أفضل بفضل منحة البطالة ، مما يعكس تأثير المنحة في منحهم طمأنينة مالية تسمح لهم بالتمهل في إختيار الوظيفة المناسبة دون الحاجة إلى القبول باي عمل بسرعة.

هذا قد يشير إلى أن منحة البطالة تسهم في تحسن فرص الحصول على وظائف ملائمة اكثر ، تتناسب مع مؤهلاتهم وتطلعاتهم المهنية.

ومن ناحية اخرى 23.19% من المبحوثين لا يفضلون الإنتظار ويبدو أنهم يميلون إلى البحث عن عمل بشكل أكثر نشاطا ، وعدم الإعتماد على منحة البطالة كوسيلة للتمهل ، مما يدل على إختلاف الإستراتيجيات و السلوكيات بين المستفيدين من المنحة في التعامل مع سوق العمل.

تعكس هذه النتائج أهمية منحة البطالة كأداة دعم يمكن أن تؤثر إيجابيا على جودة فرص العمل التي يختارها الباحثون لكنها في الوقت نفسه تبرز الحاجة إلى سياسات تشجع على التوازن بين الإنتظار والبحث النشط.

الجدول رقم (13): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس إعتبار منحة البطالة عائقا في الحصول على عمل :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	50	%72.5
لا	19	%27.5
المجموع	69	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا و تحليلنا للجدول أعلاه أن نسبة 72.5% هي نسبة كبيرة تشير أن أغلبية المبحوثين ترى أن منحة البطالة تشكل عائقا أمام الحصول على عمل ، وقد ترجع إلى عدة أسباب منها التأثير النفسي والإجتماعي لمنحة البطالة ، ورسم صورة سلبية للمجتمع في نظر أرباب العمل بحيث يتم تجنبهم بإعتبارهم أقل دافعية و إلتزاما، أو يعود لضعف برامج المرافقة و

التوجيه كما تطرقنا إليه في الجانب النظري من المذكرة ، مما يجعل المستفيدين منعزلين عن آليات التوظيف.

أما المبحوثين اللذين أقروا بعدم إعتبار منحة البطالة عائقا في الحصول على العمل قدرت نسبة 27.5% ، وهي نسبة قليلة تمثل شريحة أكثر وعيا بأن المنحة ليست عائقا موضوعيا بل يمكن أن تكون أداة دعم مؤقتة للبحث عن العمل.

وهذا ما أشارت إليه نتائج جدول (قلة دافعية العمل).

الجدول رقم (14): جدول يوضح قبول عروض العمل المؤقت من طرف المبحوثين:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	27	%39.1
لا	42	%60.9
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن قدرت نسبة المبحوثين الذين يرفضون عروض العمل المؤقتة ب 60.9% ، وهي تشير إلى نظرة سلبية وغير محفزة إتجاه العمل المؤقت ، حيث هذا الأخير لا يوفر أمان وظيفي ولا يقبل مستقبل مهني ، وهذا ما يجعلهم يفضلون الإنتظار إلى منصب دائم ، بالإضافة إلى ضعف الأجور التي لا تختلف كثيرا عن المنحة المالية التي تمنحها منحة البطالة ما يجعل المبحوث يختار البقاء في وضع البطالة ، وقد تفسر أيضا ينقص الوعي المهني بحيث يعتقد أن العمل المؤقت لا يحتسب في المسار المهني وبالمقابل عند الحصول على العمل المؤقت تفقد الاستفادة من منحة البطالة ويقع المبحوث في فخ البطالة.

أما نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم قدرت ب 39.1% وهي فئة تبدي إستعدادا بقبول العروض المؤقتة ويمكن تفسيرها بالوعي بضرورة تكوين خبرة ميدانية لاستغلالها في السيرة الذاتية ، واعتبار العمل المؤقت نقطة إنطلاق أفضل في عملية البحث عن العمل.

وهذا ما أكدته نتائج دراسة بن مهدي عدالة 2024 حيث أشار إلى أن أقل من 40% من الشباب الباحثين عن العمل يقبلون بعروض تشغيل غير مستقرة أو بأجور ضعيفة وهو ما يبرز إستمرار إشكالية عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل.

3.1 عرض بيانات المحور الثاني: إنعكاسات منحة البطالة على مواصلة الدراسة والتكوين:

الجدول رقم (15): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس مواصلة الدراسة في حال عدم الإستفادة من منحة البطالة :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	47	%68.1
لا	22	%31.9
المجموع	69	%100

من خلال الجدول أعلاه قدرت نسبة المبحوثين الذين أقروا بمواصلة الدراسة في حال عدم الإستفادة من منحة البطالة نسبة 68.1% وهي نسبة تمثل الأغلبية ، وقد تعود هذه النسبة إلى سعي المبحوثين لتحصيل مستوى أكاديمي أعلى الذي قد يفتح آفاق أوسع على المدى البعيد ، في مجال سوق العمل كما يمكن أن نفسره بالضغط الأسري او المجتمعي الذي يشجع على التحصيل العلمي لزيادة الكفاءة العلمية و بالتالي الحصول على فرص عمل مناسبة . بالإضافة إلى ربح الوقت في التكوين العلمي أثناء رحلة البحث عن عمل.

وقدرت نسبة المبحوثين الذين أقروا بعدم مواصلة الدراسة 31.9% ، وقد ترجع إلى الظروف الاقتصادية للمبحوث أو عدم الرغبة الذاتية والشعور بالإكتفاء الأكاديمي أو وجود إلتزامات إجتماعية او عائلية خاصة للنساء او المتزوجين ، حيث تعطى الأولوية للبيت او العمل غير رسمي على حساب العودة إلى الدراسة.

وبالمقارنة مع دراسة الباحثة زينب بوقرة (2022) أن 57%من المبحوثين رفضوا عروض العمل التي تلقوها بعد الاستفادة من المنحة وهو ما يتقاطع تقريبا مع نتائج هذه الدراسة ويؤكد إنعكاس المنحة في تحفيز الشباب على الإندماج المهني .

الجدول رقم (16): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس تفضيل منحة البطالة على الدراسة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	46	%66.7
لا	23	%33.3
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا وتحليلنا لهذا الجدول نلاحظ أن توزيع المبحوثين على أساس تفضيل المنحة على الدراسة قدر ب 66.7% وهي تشكل فئة الأغلبية ، وقد ترجع إلى أسباب منها إقتصادية ، حيث الظروف المادية الصعبة تجعل من المبحوثين يفضلون مورد ماليا فوريا ، بالإضافة إلى الواقع الذي عكس عدم الاعتراف بقيمة الشهادة الجامعية في سوق العمل وهذا ما جاء في تصريح المبحوثين عن آرائهم ، ملخصا في ان تفضيل منحة البطالة على مواصلة الدراسة لا يعكس بالضرورة رفضا للتعليم بل يعكس تحولا في سلم الأولويات نتيجة لضغوط الواقع الإجتماعي و الإقتصادي.

في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين لم يفضلوا منحة البطالة على الدراسة بـ: 33.3%، وتشير إلى وجود وعي بأهمية التعليم لفتح آفاق مستقبلية حتى في ظل ظروف توفر الدعم المالي المؤقت ، كما يمكن أن يكون لهذه الفئة أهداف مهنية تتطلب إستكمال الدراسة ، ووعيهم بفكرة المنحة زائلة لكن الكفاءة تبقى.

الجدول رقم (17): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس مواصلة الدراسة في حال سمح القانون بها مع الإحتفاظ بمنحة البطالة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	42	%60.9
لا	27	%39.1
المجموع	69	%100

نلاحظ من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه أنه قدرت نسبة المبحوثين الذين وافقوا على مواصلة الدراسة مع الإحتفاظ بالمنحة بـ: 60.9% ، تمثل هذه النسبة الفئة الأغلبية وقد تعود اسبابها إلى وجود الرغبة في الدراسة للحصول على مؤهلات اعلى ، إضافة إلى الرغبة في التطوير الذاتي متى توفرت الظروف القانونية والمادية المناسبة.

وهذا ما تم التعبير عنه في جدول تفضيل منحة البطالة على الدراسة فيما صرح به المبحوثون على أن تفضيل منحة البطالة على الدراسة لا يعكس بالضرورة على رفض التعلم بل يعكس تحولا في سلم الأولويات نتيجة لضغوط الواقع الإجتماعي والإقتصادي.

أما الذين أقروا برفضهم لهذا الخيار قدرت نسبتهم بـ: 39.1% ، تشير هذه النسبة من الرافضين إلى أن المبحوثين لا يرون الجمع من الدراسة و الإستفادة من منحة البطالة أمرا جذابا،

أو ممكنا بالنسبة لهم ، ربما بسبب إعتبارات شخصية أو إقتصادية أو حتى إلتزامات أخرى تحول دون إستثمار الوقت في الدراسة إلى جانب الحصول على الدعم المالي.

تتوافق نتائج دراستنا الحالية المتحصل عليها مع نتائج دراسة الباحثة بوقرة زينب التي أشارت إلى أن 65% من خريجي الجامعات لولاية سطيف كانوا يستمرون في الدراسة في حالة عدم توفر الدعم المالي ، في مقابل نتائج دراستنا المتمثلة في 60.9 %.

الجدول رقم (18):جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس اللجوء إلى التكوين في مدارس خاصة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	23	%33.3
لا	21	%66.7
المجموع	16	%100

يبين الجدول أعلاه أنه قدرت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ: لا أي عدم اللجوء إلى التكوين في مدارس خاصة بـ: 66.7% وهي نسبة تمثل الفئة الأغلبية في العينة ، وهو ما يمكن تفسيره إلى ضعف الجانب الإقتصادي للمبحوثين خاصة إذا كانت قيمة التكوين باهظة او طويلة المدى ، بالإضافة إلى عدم الحصول على شهادات معترف بها في سوق العمل.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بنعم 33.3% وهي نسبة معتبرة ، تعبر عن المستفيدين الذين يتجهون إلى استغلال فترة البطالة لتطوير أنفسهم مهنيا عبر التكوين الخاص بإعتبارها وسيلة لتعزيز مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل ووعيهم بضرورة مسايرة التطورات المهنية الحديثة.

الجدول رقم (19): جدول يوضح تغيير النظرة إلى الدراسة والجامعة بعد الإستفادة من منحة البطالة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	54	%78.3
لا	15	%21.7
المجموع	69	%100

بين الجدول أعلاه أنه قدرت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم 78.3% ، وقد يفسر ذلك إدراك الخريجين أن الدراسة الجامعية لا تضمن وحدها الإندماج المهني ، بالإضافة إلى مساواة الخريجين الجامعيين بباقي الفئات التي لا تملك مؤهلات علمية يعزز الفكرة السلبية ، بعدم جدوى الشهادة الجامعية ، وهذا ما صرح به المبحوثون عند إجابتهم بنعم.

أما نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ: لا قدرت نسبتهم بـ: 21.7% ، وهي نسبة قليلة ما زالت تؤمن بقيمة الدراسة الجامعية ، وترى أن منحة البطالة ظرف إجتماعي لا يؤثر على نظرتها التعليمية ، و ربما ينتمون إلى تخصصات يرون فيها إمكانية الاندماج المهني مقارنة بالبقية.

الجدول رقم (20): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس الإنقطاع عن الدراسة بعد التسجيل بهدف الحفاظ على منحة البطالة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	37	%53.6
لا	32	%46.4
المجموع	69	%100

بين هذا الجدول أن نسبة 53.6% من المبحوثين أقدموا على الإنقطاع عن الدراسة بعد التسجيل بهدف الحفاظ على منحة البطالة في حين 46.4% منهم لم ينقطعوا عن الدراسة، لهذا

السبب يعكس هذا التوزيع أن أكثر نصف المستفيدين يرون في الحفاظ على منحة البطالة عاملا مؤثرا دفعهم لإتخاذ قرار الإنقطاع عن الدراسة ، ما قد يشير إلى وجود تضارب بين الرغبة في متابعة التعليم و الحاجة إلى الإستفادة المالية التي توفرها منحة البطالة.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن الدعم المالي للبطالة قد يخلق حالة من التردد لدى بعض المستفيدين بين الإستمرار في الدراسة او التمسك بمنحة البطالة التي قد تعتبر مصدر دخل ضروري في ظل الظروف الاقتصادية.

الجدول رقم (21): جدول يوضح توزيع المبحوثين على أساس عدم تحفيز منحة البطالة على مواصلة الدراسة بسبب تساوي قيمتها للجميع :

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
نعم	42	%60.9
لا	27	%39.1
المجموع	69	%100

من خلال قراءتنا و تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم 60.9% ، أي أن منحة البطالة لا تحفزهم على مواصلة الدراسة بسبب تساوي قيمتها للجميع ، ويمكن تفسير ذلك إلى الشعور بعدم العدالة أو التحفيز النوعي ، وأن مواصلة التدرج الأكاديمي غير محفز بإعتبار الجهد الإضافي لا يترجم إلى مقابل مادي ، إذ يفضل البعض التوقف عند مستوى دراسي معين طالما أن منحة البطالة لا تختلف قيمتها لجميع الفئات.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بلا قدرت نسبتهم بـ: 39.1% ، تمثل هذه الفئة أقل من نصف العينة وهي ترى أن تساوي قيمة منحة البطالة ليس بالضرورة عائقا أمام مواصلة الدراسة.

الجدول رقم (22):جدول يوضــح توزيع المبحوثين على أســاس أجوبتهم على نظرتهم في منحة البطالة:

الاحتمالات	التكرار	النسبة%
المنحة دعم مالي مؤقت	23	%33.33
عدم قدرة المنحة على تغطية الحاجات اليومية	20	%28.99
عدم توافق شروط الاستفادة من منحة البطالة مع الواقع	26	%37.68

بين الجدول أعلاه أن من عبروا على أن منحة البطالة دعما ماليا مؤقتا 23 فردا بنسبة 33.33% ، وتشير هذه النسبة إلى أن ثلث المبحوثين تقريبا يرون أن منحة البطالة مجرد حل مؤقت يخفف من الأعباء المالية ، دون أن يكون بديلا فعليا عن منصب عمل أو مصدر دخل مستقر.

تعكس هذه النتيجة وعيا نسبيا بطبيعة المنحة كإجراء مرحلي ضمن سياسة اجتماعية مؤقتة هدفها الحد من البطالة وليس القضاء عليها.

أما من عبر عن أن منحة البطالة غير كافية لتغطية الحاجات اليومية 20 فرد بنسبة 28.99% ، تمثل هذه النسبة فئة لا بأس بها ترى أن القيمة المالية للمنحة المقدرة بـ:(15.000 دج شهريا في الجزائر) غير كافية لمواجهة متطلبات الحياة الأساسية ، خاصة في ظل إرتفاع المعيشة والايجار و التغذية....

يعكس هذا الطموح حالة من الإحباط أو الشعور بعدم الإكتفاء المادي ، مما قد يؤدي إلى البحث إلى بعض مصادر الأخرى غير رسمية.

كما أن هذه النسبة قد ترتبط أيضا بفئة المعالين (نساء ، أفراد من أسر بدون دعم إضافي ..) ، ممن تكون نفقاتهم أكبر من غيرهم ، أو ممن لا يتلقون دعما عائليا.

أما من يرى أن شروط الإستفادة من منحة البطالة لا تتماشى مع الواقع 26 فردا بنسبة 37.68% هذه النسبة الأعلى تعبر عن رؤية نقدية لشروط الاستفادة من المنحة (وهذا ما تطرقنا إليه في نفس العنصر في الجانب النظري من المذكرة) ، و تظهر وجود فجوة بين المعايير النظرية التي تبنتها الحكومة وبين الواقع الفعلي لشباب العاطلين من خلال الشروط المعقدة و التعجيزية للمنحة مثل التسجيل في الوكالة أو عدم مزاولة أي عمل مهما كان أو الإنقطاع الكامل عن الدراسة ، بالإضافة إلى أنه توجد حالات كثيرة لا تنطبق عليها الشروط رسميا لكنها تستحق الدعم فعليا.

ومن خلال ما تم تناوله في هذا الجدول تظهر النتائج وجهات نظر المبحوثين عن منحة البطالة متفاوتة بين من يعتبرها دعما إيجابيا ولكن مؤقت ، ومن يرى أنها غير كافية ماديا ، ومن يعتقد أن شروطها غير ملائمة للواقع المعاش ،

وهذا أيضا ما أشارت إليه الدراسة السابقة (سياسة التشغيل ودورها في مكافحة البطالة في الجزائر) للباحث بن مهدي عدالة في أطروحته و التي سلطت الضوء على محدودية قيمة المنحة وانعكاسها على المستفيدين .

2. نتائج الدراسة:

1 .**الإجابة على التساؤل الفرعي رقم (1) الذي فحواه ما يلي :** ماهي انعكاسات منحة البطالة على البحث عن العمل ؟

كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن إنعكاسات واضحة ومباشرة لمنحة البطالة على خريجي الجامعات إتجاه البحث عن عمل . فقد أظهرت المعطيات الإحصائية أن نسبة معتبرة من المبحوثين بلغت 71.87% أقروا بأن حصولهم على منحة البطالة ساهم بشكل كبير في تقليص رغبتهم في البحث عن عمل ، مقابل 28.13% فقد واصلوا بحثهم بجدية . ويدل ذلك على أن هذه المنحة قد ساهمت عن قصد أو غير قصد في خلق نوع من الإتكالية لدى فئة واسعة من الخريجين ، حيث ينظر اليها كبديل مؤقت للعمل يغني عن خوض تجربة مهنية غير مستقرة أو دون تطلعاتهم.

ويزداد هذا الطرح تأكيدا من خلال النتائج المتعلقة بانخفاض عدد السير الذاتية و طلبات التوظيف بعد الحصول على المنحة ، إذ صرح 66.7% من أفراد العينة أنهم أصبحوا أقل نشاطا في تقديم طلبات العمل ، مما يشير إلى تراجع الحافز الذاتي لديهم وهو ما يعد مؤشرا على تحول المنحة إلى عامل مثبط بدل أن تكون دافعا للإندماج المهني.

كما يلاحظ من خلال النتائج أن 65.2% من المبحوثين لم يسبق لهم أن خاضوا تجربة مهنية قبل الاستفادة من منحة البطالة ، مما يظهر أن المنحة جاءت في مرحلة أولى من حياة هؤلاء الشباب المهنية ، دون المرور بتجارب سوق العمل او إكتساب المهارات الميدانية . وهذا قد يعزز لديهم شعورا زائفا بالإكتفاء او الركون إلى الإستقرار المالي المؤقت.

من جهة اخرى ، كشفت الدراسة ان 72.5% من الخريجين يرون أن منحة البطالة تمثل عائقا فعليا أمام حصولهم على وظيفة ، وهو ما قد يعزى إلى نظرة أرباب العمل الذي يعتقدون أن المستفيدين من منحة البطالة غير محفزين بما يكفي للانخراط الفوري أو أن قبول العمل قد يؤدي إلى فقدانهم لها ، مما يجعلهم أكثر ترددا في الانخراط الفعلي.

وتبرز هذه المواقف كذلك في نتائج رفض عروض العمل المؤقتة ، حيث بلغت نسبة الرافضين 60.9% ، وهي نسبة تعكس بوضوح أن منحة البطالة أسهمت في تشكيل عقلية تفضيلية لدى بعض الخريجين إتجاه الراحة المؤقتة على حساب فرص العمل المؤقتة أو المحدودة. وقد يرتبط ذلك بشروط العمل أو تدني الأجور ، لكن من المؤكد أن وجود منحة منتظمة خلق نوعا من البديل المؤقت لدى الكثير منهم.

بناء على ما سبق ، يمكن القول أن منحة البطالة على الرغم من أنها آلية إجتماعية تهدف إلى حماية خريجي الجامعات من التهميش الإقتصادي و الإجتماعي ، إلا أنها أثرت بشكل واضح على نسبة معتبرة من المستفيدين في جانب البحث عن العمل ، حيث أدت إلى فتور الحافز وتراجع المبادرة و ضعف الإندماج المهني ، مع تعزيز الإتجاه نحو الإنتظار بدل الفعل . وهو ما يستدعي مراجعة السياسات التشغيلية و ربط المنحة بمخططات إدماج حقيقية و تدريجية في سوق الشغل.

2 .الإجابة عن التساؤل الفرعي رقم (2) الذي يتضمن ما يلي : ماهي إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة في مواصلة الدراسة و التكوين ؟

أظهرت نتائج الدراسة أن لمنحة البطالة تأثيرا ملحوظا على توجهات خريجي الجامعات بخصوص مواصلة الدراسة أو الانقطاع عنها . فقد بينت المعطيات أن نسبة 66.7% من المبحوثين صرحوا بأنهم يفضلون الإستفادة من المنحة على العودة إلى مقاعد الدراسة ، مقابل 33.3% فقد ابدوا رغبتهم في إتمام دراستهم ، ما يشير إلى تحول المنحة إلى خيار أكثر جاذبية من التعليم العالي لدى فئة معتبرة من الخريجين.

هذا التفضيل قد يفسر بعدة عوامل ، منها أن المنحة توفر دعما ماليا دون جهد أو التزامات أكاديمية، ما يجعلها في نظر البعض وسيلة أكثر واقعية لتجاوز البطالة ، خاصة في ظل الضبابية

التي تحيط بفرص العمل بعد التخرج حتى من الدراسات العليا ، كما أن المنحة تمنح لجميع المستفيدين بقيمة واحدة دون مراعاة لمستواهم الدراسي ، وهو ما دفع 60.9% من المبحوثين إلى التأكيد بأن قيمة المنحة غير المحفزة لمواصلة التعليم ، كونها لا تتغير أو تتحسن عند التقدم في المستوى الاكاديمي.

و تتضح هذه الإشكالية بشكل أعمق من خلال نتائج سؤال أخر ، حيث أكد 68.1% أنهم كانوا سيفكرون في مواصلة الدراسة لولا إستفادتهم من المنحة وهو ما يعكس الأثر العكسي للمنحة على المسار الأكاديمي ، حيث تحولت من وسيلة دعم إلى عائق أمام الطموح العلمي و التكويني. كما أقر 40.58% من المبحوثين بأنهم إضطروا للإنقطاع عن الدراسة بعد التسجيل للحفاظ على أهليتهم للمنحة ، ما يبرز بشكل واضح الصدام بين شروط الإستفادة من المنحة و الرغبة في التعلم.

وعند مبحوثين أخرين يرى منهم 70.3% أن إستفادتهم من المنحة قد غيرت نظرتهم للجامعة و الدراسة بشكل عام ، وهو ما يعكس وجود تحول ثقافي في تصور الشباب لقيمة التعليم الجامعي.

أما بالنسبة للسؤال حول ما إذا كان المبحوثون سيواصلون دراستهم لو سمح لهم القانون بالإحتفاظ بالمنحة فقد أجاب 60% بنعم وهو ما يدل على السبب الرئيسي للعزوف عن الدراسة هو التخوف من فقدان المنحة وليس بالضرورة عزوفا عن التعليم في حد ذاته.

بناء على ما سبق يمكن القول أن منحة البطالة لها انعكاسات سلبية على مواصلة الدراسات لدى خريجي الجامعات حيث تحولت في بعض الحالات إلى بديل عن التعليم العالي ، بدلا أن تكون دافعا أو محفزا له ، مما يبرز أهمية التفكير في ربط نظام المنحة بالتكوين المستمر أو بمواصلة الدراسة تزامنا مع الاستفادة من منحة البطالة ، لما يضمن تحقيق التوازن بين الدعم الإجتماعي و الارتقاء العلمي.

3 .الإجابة عن التساؤل الرئيسي المتشكل كما يلي : ماهي إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة ؟

من خلال المعالجة الكمية و الكيفية لمختلف مؤشرات الدراسة الميدانية ، تبين أن منحة البطالة تؤثر بشكل مزدوج و متناقض على فئة خريجي الجامعات ، حيث أظهرت النتائج أن عددا معتبرا من المستفيدين عبروا عن تراجع الرغبة في البحث عن العمل بعد حصولهم على المنحة ، وهو ما دلت عليه نسبة من قالوا بأنهم قللوا من إرسال طلبات العمل ، وكذلك من اعتبروا أن المنحة تمثل عائقا في الحصول على فرصة شغل ، هذه المعطيات تعكس نوعا من الإستقرار المؤقت الذي توفره المنحة خاصة إذا ما غابت فرص الإدماج المهني أو التدريب الفعال لها.

وفي المقابل كشفت النتائج المتعلقة بالمحور الثاني أن المنحة قد أثرت سلبا على توجهات العديد من الخريجين نحو مواصلة دراساتهم العليا حيث فضل البعض الإكتفاء بالمنحة و أخرون إضطروا إلى الانقطاع عن التعليم بعد التسجيل فقط للحفاظ على حقهم في الإستفادة منها ، هذا التوجه يعكس خللا في توافق المنظومة التشريعية للمنحة مع الأهداف التعليمية طويلة المدى ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في إمكانية الدمج بين مواصلة الدراسة والحق في الإستفادة من المنحة ، لا سيما وأن عدد لا بأس به من المبحوثين أبدوا رأيهم في الاستعداد لمتابعة مسارهم الدراسي لو أتاح لهم القانون ذلك.

بناء على هذه النتائج و للإجابة على السؤال الرئيسي لمذكرة وما توصلت إليه تحاليل السؤالين الفرعيين يمكن القول أن منحة البطالة و رغم طابعها الإجتماعي ، إلا أنها لا تخلوا من أثار جانبية تضعف من فاعلية سياسة التشغيل والتعليم في الجزائر ما يفرض ضرورة مراجعة شاملة لآلياتها و أهدافها وربطها بخطط التكوين و الإدماج المهني و التعليم العالي بما يخدم فئة المتخرجين الجامعيين.

3. توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية حول إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعة ، يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات العامة التي تسهم في تحسين فعالية هذه السياسة الإجتماعية:

1. ضرورة إعادة تقييم شروط الإستفادة من المنحة بما يضمن وصولها للفئات المستحقة فعــلا ، و تحفيز الشباب على الإندماج الفعلي في سوق العمل بدل الإعتماد السلبي على المنحة.
2. تعزيز التكامل بين منحة البطالة و برامج التشغيل و التكوين من خلال ربط الاستفادة من المنحة بالإنخراط في نشاطات تدريبية أو دورات مهنية ترفع من قابلية التشغيل لدى الشباب الجامعي (على الرغم من وجودها في بعض الدول إلا أنها واقعيا تعتبر صورية فقط ، وعليه وجب تفعيلها وتسييرها بصرامة).
3. إدراج آليات متابعة و تقييم دقيق لاستعمال المنحة من أجل الحد من الآثار السلبية كالعزوف عن العمل او الإنقطاع عن الدراسة و توجيه المستفيدين نحو حلول مستدامة.
4. إعادة هيكلة قيمة المنحة بما يتماشى مع الطبقات او الفئات المستفيدين منها بدلا من توحيدها.
5. تخصيص برامج توجيه مهني و مرافقة نفسية للمستفيدين خاصة لفئة الشباب البطالين من خريجي الجامعات لدعمهم في إكتشاف ميولتهم المهنية ، و تحفيزهم على بناء مشاريع ذاتية.

6. تعزيز ثقافة المبادرة و العمل الحر بين فئة المستفيدين من المنحة عبر تسهيلات قانونية و مالية لتشجيعهم على الدخول في ريادة الأعمال و المشاريع المصغرة بدل إنتظار مناصب تقليدية.
7. إشراك الجامعات و مراكز البحث في تقييم أثر و إنعكاسات المنحة من خلال إجراء دراسات دورية تستند على بيانات واقعية و توصيات ميدانية ، ما يسهم في تطوير السياسات العمومية في مجال التشغيل .

الخاتمة

الخاتمة :

لقد سعت هذه المذكرة إلى دراسة إنعكاسات منحة البطالة على خريجي الجامعات في الجزائر من خلال مقاربة ميدانية تعتمد على إستبيان شمل عينة من الشباب الجامعيين المستفيدين من هذه المنحة و جاء هذا البحث إنطلاقا من تساؤل محوري حول مدى إنعكاس هذه الإعانة المالية على سلوكياتهم إتجاه سوق العمل ومواصلة الدراسة أو التكوين في ظل التحولات الإجتماعية و الإقتصادية التي تعرفها البلاد .

وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المنحة رغم طابعها المؤقت ، إلا أنها تحدث اثار متعددة الأبعاد في حياة الخريجين ، فهي من جهة توفر دعما ماليا يساعد على تغطية بعض الإحتياجات الأساسية ، لكنها من جهة اخرى قد تسهم في ضعف الحفزية للبحث الجاد عن العمل ، أو تؤدي في بعض الحالات إلى التراجع عن مواصلة المسار الأكاديمي خاصة مع الشعور بالإكتفاء المؤقت الذي توفره المنحة ، و أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين يفضلون الإستفادة من المنحة على الدراسة و التكوين وهو ما يستدعي وقفة تقييمية جادة من قبل الجهات المعنية لضمان التوازن بين الدعم الإجتماعي و التشغيل الفعلي .

و إنطلاقا من هذه النتائج حاولت الدراسة تقديم مجموعة من التوصيات من شأنها تعزيز فعالية هذه السياسة وتوجيهها نحو أهدافها الاصلية ، أي تقليص نسبة البطالة و تحقيق الإدماج المهني دون أن تصبح المنحة في حد ذاتها بديلا دائما عن العمل أو التكوين .

وفي الختام نأمل أن تسهم هذه الدراسة المتواضعة حول سياسات الدعم الاجتماعي و التشغيل وتكون منطلقا لأبحاث لاحقة أكثر عمقا خاصة فيما يتعلق بالانعكاسات الاجتماعية و النفسية و التعليمية لمنحة البطالة لفئة خريجي الجامعات .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : الكتب:

1. بن شهرة مدني .(2009) .الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) . دار حامد للنشر والتوزيع.
2. العربي بهليل .(2016) .البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها .دار الكتاب الحديث.
3. خالد الوزني، و أحمد الرفاعي .(2006) .مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق . دار وائل للنشر.
4. زكي رمزي .(1997) .الاقتصاد السياسي للبطالة .عالم المعرفة، الكويت.
5. عبد القادر عطية .(2003) .الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق .الدار الجامعية.
6. عبد الكريم البشير .(2004) .تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلة .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا.
7. عطار، ع. ا .(2019) .البطالة في الجزائر: الأسباب والعلاج .دار الفكر.
8. على غربي .(2002) .عولمة الفقر .جامعة قسنطينة.
9. بن علي محمد بن مكرم .(2010) .معجم لسان العرب .مكتبة ابن منظور، بيروت.
10. نزار سعد الدين العيسى، و سليمان قطف إبراهيم .(2006) .الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات .دار الحامد للنشر.

ثانيا : الدوريات والمجلات العلمية:

1. جرفي زكرياء، و سارة بوجمعة .(2019) .بطالة خريجي الجامعات: الأسباب، النتائج والحلول –مجلة الباحث الاقتصادي.
2. سعاد إبراهيم .(2023) .السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر: منحة البطالة أنموذجاً .مجلة الأكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

3. سميرة العابد، و زهية عباز .(2012) .ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات . مجلة الباحث.
4. عابد بشيكر، و زكرياء مسعودي .(2018) .دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات .مجلة الباحث.
5. عبد الرحيم شيبي، و شكوري محمد .(2008) .سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية .مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية.
6. عبد القادر بن عيسى .(2017) .بطالة خريجي الجامعات: أسبابها وآثارها .مجلة الباحث.
7. فاطمة بوزيدي .(2019) .القطاع الخاص ودوره في الحد من البطالة في الجزائر .مجلة الاقتصاد والتنمية.
8. قريمس مسعود، و محمد عليوة .(2023) .سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي .مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات.
9. عيسى رحيمي، و عادل قوقاد .(2018) .ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها .مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية.
10. زكرياء عمارة .(2020) .تأثير التعليم على البطالة في الجزائر .مجلة العلوم الاجتماعية.
11. عبد الرزاق جباري .(2017–2016) .آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة .مجلة علمية.

ثالثا: المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. إبراهيم عمالو .(2018–2017) .سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في تقليص البطالة . جامعة عبد الحميد ابن باديس.
2. أسماء بلعربي .(2014–2013) .واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية . جامعة محمد خضير بسكرة.

3. دحماني محمد إدريوش .(2012) .إشكالية التشغيل في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
4. سمية قنيدرة .(2009-2010) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة .جامعة منتوري قسنطينة.
5. عمر بن جيمة .(2001) .دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة .جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
6. عبد الرزاق جباري .(2016-2017) .آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة . جامعة فرحات عباس، سطيف.

رابعا : القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي 22-70. (2022). يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة.
2. المرسوم الرئاسي رقم 21/16. (2021). قانون المالية لسنة 2022.

خامسا : المواقع الإلكترونية والتقارير الرسمية:

1. البنك الدولي .(2023) .الجزائر الآفاق الاقتصادية.
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview
2. العربي الجديد .(2023) .خريجو الجامعات ينتظرون فرصة عمل.
https://www.alaraby.co.uk
3. تقرير اليونسكو حول التعليم في المنطقة المغاربية.(2023) .
https://unesdoc.unesco.org/ark%3A/48223/pf0000385723
4. وزارة التعليم العالي الجزائرية .(2023) .تقرير حول توزيع التخصصات الجامعية.
https://www.mesrs.dz
5. المعهد الوطني للإحصاء .(2023) .مؤشرات التشغيل والبطالة.

الملاحق

الملحق (01): الحصلية التراكمية لمتابعة المواعيد و تسجيلات منحة البطالة على مستوى ولاية بسكرة

افريل 2025

حصيلة عمل مصلحة ترقية التشغيل و الإدماج المهني

في إطار المتابعة الشهرية للعمل المكلف بإنجازه مصلحة ترقية التشغيل والإدماج المهني بمديرية التشغيل لولاية بسكرة في ما يخص متابعة وضعية منحة البطالة في إقليم الولاية. نوجز المعلومات الضرورية في ما يلي:

❖ **متابعة سيرورة منحة البطالة بولاية بسكرة:** بناء على أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22-70 المؤرخ في 10فيفري2022 المحدد لشروط وكيفيات الإستفادات من منحة البطالة، كذا إلتزامات المستفيدين منها. ترمي مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي على حسن تطبيق هذه العملية ومتابعتها بصورة دورية منظمة عن طريق ميكانزميات ضبطية. بحيث تسهر مديريات التشغيل الولائية عليها. نوجز مختلف ضمنيات المتابعة بولاية بسكرة إلى غاية 2025/04/30 كما يلي:

I. **الحصيلة التراكمية لمتابعة المواعيد وتسجيلات منحة البطالة على مستوى ولاية بسكرة:** بناء على ما يتم تسجيله على مستوى ملاحق التشغيل وإعلامنا به من طرف الفرع الولائي بصورة يومية إلى غاية 2025/04/30.

الملاحق المحلية للتشغيل	عدد المسجلين في المنحة الرقمية (التسجيلات الأولية) من2022/03/01 إلى 2025/04/30	عدد الملفات المقبولة نهائيا من2022/03/01 إلى غاية 2025/04/30	طبيعة المستفيدين من صب المنحة حسب الجنس والمستوى الدراسي					صب المنحة بتاريخ 2025/04/30	عدد التوجيهات في إطار عروض العمل المسجلة
			الجنس		نوع الشهادة				
			ذكور	إناث	بدون شهادة	تكوين مهني	التعليم العالي		
ملحقة المحلية للتشغيل بسكرة	37287	29462	3499	14892	9123	3522	5746	18391	858
الملحقة المحلية للتشغيل طولقة	25772	21221	4205	9637	9474	1680	2688	13842	50
الملحقة المحلية للتشغيل زريبة الوادي	8992	7357	1493	3555	3556	551	941	5048	34
الملحقة المحلية للتشغيل القنطرة	5342	4467	651	1884	1088	500	947	2535	68
المجموع	77393	62507	9848	29968	23241	6253	10322	39816	1010
			39816		39816				

الملحق (02) :جدول خاص بالمحكمين

الإسم و اللقب	الرتبة	التخصص
صالح منسول	دكتور	علم الإجتماع تنظيم و عمل
قويدر دوباخ	دكتور	علم الإجتماع تنظيم و عمل
مونية سابق	دكتورة	علم الإجتماع تنظيم و عمل

الملحق (03) :الإستبيان

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

شعبة علم الإجتماع

من إعداد الطالبة : بلعيدي فريدة تحت إشراف الدكتور : حليلو نبيل

في إطار إنجاز مذكرة تخرج معنونه بمنحة البطالة وانعكاساتها على خريجي الجامعة و ذلك للحصول على شهادة ماستر تخصص تنظيم و عمل يسرنا ان نضع بين ايديكم هذا الاستبيان بغرض الاجابة على أسئلته و نحيط علم سيادتكم ان هذه الاجابة لا تستخدم إلا لأغراض علمية.

شكرا على تعاونكم .

السنة الجامعية : 2024-2025

أولا : البيانات الشخصية

الجنس : ذكر أنثى

1- السن:.....

2- الحالة العائلية : متزوج اعزب مطلق

3- الشهادة المتحصل عليها : ليسانس ماستر ماجستير دكتوراه

4- التخصص :.....

5- سنة التخرج :.....

ثانيا : انعكاسات منحة البطالة على البحث عن العمل

1- هل ترى ان تخصصك له علاقة بعدم الحصول على عمل ؟ نعم لا

2- قبل حصولك على منحة البطالة هل كنت في بحث مستمر عن عمل ؟ نعم لا

3- هل تساعدك منحة البطالة على تغطية احتياجاتك اليومية ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بنعم . هل قلت رغبتك في البحث عن العمل ؟ نعم لا

4- قبل حصولك على المنحة هل كنت تعمل ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بنعم هل توقفت عن العمل ؟ في كلتا الحالتين اشرح ذلك

.....

.....

5- هل قل عدد الطلبات أو السير الذاتية التي تقدمها بعد حصولك على المنحة ؟ نعم لا

6- هل المنحة تجعلك تفضل الانتظار للحصول على فرصة عمل أفضل ؟ نعم لا

7- هل ترى ان تحصلك على المنحة كان عائقا في حصولك على عمل ؟ نعم لا

8- في حالة عرض عليك عمل مؤقت هل تقبل به ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بـ : لا لماذا ؟

.....

.....

ثالثا : انعكاسات منحة البطالة على مواصلة الدراسة :

1- لو لم تتحصل على منحة البطالة هل تواصل دراستك ؟ نعم لا

2- هل ترى ان اللجوء الى المنحة أفضل من الدراسة ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بـ : نعم لماذا ؟

.....

.....

3- في حالة القانون يسمح لك بمواصلة الدراسة مع الابقاء على المنحة هل تواصل ؟ نعم لا

4- هل لجأت الى مدارس خاصة بغرض التكوين في تخصصات اخرى ؟ نعم لا

5- هل نظرتك للدراسة والجامعة تغيرت بعد الحصول على منحة البطالة ؟ نعم لا

في حالة الاجابة بـ : نعم اشرح ذلك .

.....

.....

6- هل الرغبة في الحصول على المنحة تجعلك تنقطع عن الدراسة بعد التسجيل ؟ نعم لا

7- هل تساوي القيمة المالية للمنحة للجميع يجعلها غير محفز في مواصلة الدراسة ؟ نعم لا

8- ما وجهت نظرك في منحة البطالة ؟

.....

.....